كلية التربية
قسم أصول التربية

بحث بعنوان

معوقات تأهيل المدارس بمحافظة دمياط لتحقيق معايير الجودة والاعتماد
(دراسة ميدانية)

إعداد

د/ إيمان توفيق صيام

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة دمياط

مقدمة

يشهد العصر الحالي تحولات وتغيرات جديدة ومتسارعة في المستويات المختلفة: الوطنية والإقليمية والعالمية، فجاءت هذه التغيرات سريعة، وشاملة، وعميقة، مما فرض تحديات كثيرة على الأنظمة التعليمية في العالم، وبخاصة في العالم العربي.

وإذا كانت الخبرات الحضارية الإنسانية المختلفة توضح أنه من المستحيل إقامة مجتمع حضاري بدون امتلاكه القوى البشرية المتعلمة والمدربة، فإن هذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية، محور عملية التفاعل والمواجهة مع تلك التحديات والتغيرات الحضارية، من خلال إعدادها للمواطن القادر على التفاعل معها، ودفع مجتمعه إلى التقدم والرقي بين الحضارات الإنسانية المختلفة، لذا فإن التعليم هو أحد المحاور الرئيسة لتحقيق تلك التنمية البشرية(١).

لذلك أصبحت الحاجة ماسة لإعادة النظر في نظام التعليم العام والبرامج التربوية المقدمة، والأخذ بنظم ومعايير تؤهل هذا النظام وبرامجه لمستوى التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات العصر، وكذلك مواجهة التحديات التي تجبر مؤسسات التعليم على تغيير ممارساتها الحالية، وتقودها إلى سياق إجرائي، مثل: الثورة العلمية التكنولوجية، الثورة المعرفية، والمنافسة العالمية.

ومن هنا أصبح تطبيق نظم الجودة والاعتماد مطلباً ملحاً تمليه حركة الحياة المعاصرة على المؤسسات التعليمية لتطوير وتحسين جودتها.

لذلك تضاعف الاهتمام بجودة التعليم في الآونة الأخيرة، إيماناً من الجميع بأن أفضل استعداد للقرن الحادي والعشرين لن يتم إلا من خلال تعليم عالي الجودة، وذلك في كافة أنحاء العالم المتقدم منه والنامي.

وقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً للاعتماد التربوي للمدارس منذ أكثر من مائة عام في ١٨٦٧م وذلك لعدم وجود نظام معايرة مركزي، وفي العقد الأخير من القرن العشرين بدأت عدد من دول أوربا الغربية في إدخال نظام الاعتماد رغبة في إيجاد توافق بين النظم التعليمية المختلفة في تلك البلدان، فيما يسمى (مشروع بولونيا)، كما قامت المجموعة الأوربية بتطوير معيار الجودة هو الأيزو 9000[٢].

وانطلاقاً من ذلك جاء توجه النظم التعليمية في العالم - خاصة في ظل التنافسية وفتح الحدود بين الدول، وتطبيق الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS) - نحو الأخذ بنظام الجودة والاعتماد، وتأسيس آليات لضمان جودة البرامج الأكاديمية والتربوية، وتطوير نظم وإجراءات معايير الجودة بما يساير التوجهات العالمية، ويتمشى وظروف كل مجتمع في محاولة لتقييم الممارسات التعليمية وتطويرها، بحيث تتسع عملية التقييم لتشمل التقييم على المستوى القومي، والتقييم الذاتي من المؤسسات التعليمية نفسها، والتقييم الخارجي من الجهات أو اللجان الأكاديمية المتخصصة، إضافة إلى التقارير الدورية التي تنشرها المؤسسات التعليمية عن أدائها لوظائفها التعليمية والمجتمعية، وتسعى المؤسسات التعليمية إلى إثبات ذلك للحصول على شهادات المطابقة لمواصفات ضمان الجودة، وحصول المؤسسة على هذه الشهادات يمثل عاملاً من عوامل المنافسة التعليمية.

ولذلك أصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة الشاملة والانتعاش الاقتصادي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، فالجودة الشاملة هي العنصر الثابت المشترك الجامع بين المؤسسات الصناعية والخدمية التي تربعت على قمة النجاح، بحيث يمكن القول إن الجودة الشاملة هي التحدي الحقيقي الذي يواجه الأمم الآن، وتشتد مواجهتها له مستقبلاً[٣].

ولقد اهتم المسئولون عن التعليم في مصر بقضايا الجودة والنوعية للتعليم المصري سواء لمراحل التعليم العام، أم الجامعي، بضرورة إنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم، وقد جاءت بعض الدراسات[٤] التي تؤكد على أن تطبيق نظام الاعتماد في مؤسسات التعليم العام والعالي يعد وسيلة من وسائل ضمان جودة مؤسسات التعليم وإصلاحها، فمن خلال معايير الاعتماد والإجراءات المتبعة فيه، يمكن فتح المجال للتنافس بين المؤسسات التعليمية المختلفة على التميز، وتحسين المنتج التعليمي، وتقديم المعلومات الجيدة عن جودة المؤسسة التعليمية وكفاءتها لجميع المستفيدين من الخدمة التعليمية، لتسير نحو تحقيق أهدافها المرجوة.

ومن هنا يمكن القول بأن هذا العصر يتطلب تنمية توظيف تكنولوجيا المعلومات للارتقاء بالتعليم في ظل مجتمع معرفي قادر على توظيف العلوم والمعارف والتكنولوجيا الحديثة لخدمة التنمية الشاملة وقضاياها، وعلى التطوير المستمر لأدوات قياس أداء الطالب وجودة أداء المنظومة التعليمية كاملة، من خلال نظام للاعتماد والجودة الشاملة، ومن هذا المنطلق تم إعداد التشريع اللازم لإنشاء هيئة مستقلة لاعتماد وضمان جودة التعليم تهدف إلى التقويم والرقابة المحايدة والمستمرة، وتكون رسالتها ضمان كفاءة أداء المؤسسات التعليمية في المراحل المختلفة[٥].

ولذا تتعرض المؤسسات التعليمية بمصر للعديد من الضغوط التي تحتم عليها بالأخذ بمفاهيم وممارسات ضمان الجودة والاعتماد، حتى لا تكون في موقع المحاسبة، ولذلك تقدم كثير من المؤسسات التعليمية بالتعليم العام قبل الجامعي للحصول على الاعتماد، وقد تمكنت بعض هذه المدارس من تطوير وتحسين جودة عملياتها والحصول على الاعتماد، بينما تعثر جهود بعض المدارس في اجتياز الحصول على الاعتماد، وكذلك هناك عديد من المدارس التي قد تم حصولها على الاعتماد ولكن تعرضت لنواحي قصور متعددة بعد ذلك، نتج عنها (إنذارها) بإلغاء قرار (الاعتماد) السابق، بالإضافة إلى العديد من المدارس التي حصلت على قرار (الإرجاء) حتى يتم تحسين المؤسسة.

ومن هنا أصبح من الضروري دراسة واقع أداء مدارس التعليم العام قبل الجامعي بمصر والوقوف على أسباب حصول بعض هذه المدارس على الاعتماد، وتعثر مدارس أخرى، كذلك للوقوف على أسباب إنذار بعض هذه المدراس بإلغاء أو إرجاء قرار الاعتماد.

ومن ثم تأتي أهمية الدراسة الحالية في تناول أهم المشكلات والعقبات التي تواجه مدارس التعليم العام بمصر فى الحصول على الاعتماد، وذلك للتوصل إلى أسس تسهم في تحقيق نجاح مؤسسات التعليم العام، وضمان جودة البرامج المقدمة فيها، والارتقاء بمستوى الطلاب، لخدمة المجتمع المصري، وتحقيق التقدم والتنمية الشاملة فيه.

ومن هنا تتناول الدراسة الحالية :-

- مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأدواتها، ومنهجها.
- بعض الدراسات السابقة.
- بعض القضايا النظرية.
- الجزء الميدانى للدراسة.
- أهم متطلبات مواجهة المعوقات التى تواجه مدارس التعليم العام بمصر فى الحصول على الاعتماد.

الإطار العام للدراسة

تتناول الدراسة في الجزء التالي تحديد مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، ثم حدود الدراسة وأدواتها ومنهجها.

*** مشكلة الدراسة:**

بدأ الاهتمام بتطبيق نظام الاعتماد في مصر عام ٢٠٠٦م، عندما صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦م، ولائحته التنفيذية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧م، لإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

ومن خلال الاطلاع على أدبيات الاعتماد، أكدت كثير من الدراسات على أن نظام الاعتماد المؤسسي طريق فاعل لإصلاح وتحسين المؤسسات التعليمية لما يتضمنه من التخطيط المستمر، والتقويم الذاتي على فترات دورية، ويعد الاعتماد حافزاً على الارتقاء بالعملية التعليمية ومبعثاً على ثقة المجتمع وأولياء الأمور لخريجي هذه المؤسسات التي تسعى لتنفيذ وتحقيق أهدافها.

وبذلك يعد نظام اعتماد المؤسسات التعليمية حلاً من الحلول المطروحة لتجاوز المؤسسات التعليمية سلبياتها والمشكلات التي تواجهها، وكذلك يعد أحد الآليات المهمة للإصلاح والتطوير والتحسين.

وبالتعرف على واقع مدارس التعليم العام بمصر ومدى تطبيقها لمعايير الجودة وحصولها على الاعتماد، نجد أن العدد الإجمالي لمدارس جميع المراحل التعليمية بمصر هو (٤٦٠٠٠) ست وأربعون ألف مدرسة للعام ٢٠١٣م، وعدد المدارس التي تقدمت منها للحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان الجودة هو (٢٦٢٠) ألفان وستمائة وعشرون مدرسة، أي بنسبة ٥,٧% من إجمالي عدد المدارس، أما عدد المدارس التي حصلت على الاعتماد من الهيئة (٢٠٠٠) ألفان مدرسة[٦] ، وهي بنسبة ٤,٣% من إجمالي عدد المدارس.

وكذلك يتضح عند دراسة واقع تطبيق معايير الجودة بمدارس محافظة دمياط وحصولها على الاعتماد أن إجمالي عدد مدارس الإدارات التعليمية بمحافظة دمياط (٧٠٦) سبعمائة وست مدرسة للعام ٢٠١٣، وعدد المدارس التي تقدمت منها للحصول على الاعتماد (٦٠) ستون مدرسة فقط، أي بنسبة ٨,٥% من إجمالي عدد المدارس بمحافظة دمياط، أما عدد المدارس التي حصلت منها على الاعتماد (٣٨)[٧] ثمان وثلاثون مدرسة أي بنسبة ٥,٤% من إجمالي عدد المدارس بمحافظة دمياط.

مما سبق يتبين أن واقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد داخل المؤسسات التعليمية بمصر لم يصل إلى المستوى المطلوب، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة مواجهة التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العام قبل الجامعي، والتي تحول دون تحقيق أهدافها، مما يستوجب على القائمين على نظام التعليم المزيد من الجهد لكسب ثقة المجتمع، والعمل على مواجهة تلك المشكلات والتحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية ومحاولة بحث سبل الارتقاء بمستوى أداء المؤسسة التعليمية، بتطبيق معايير الجودة والاعتماد، والتي تسعى جميع المؤسسات التعليمية للارتقاء إليها، كأحد متطلبات العصر.

وفي ضوء ما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما الإطار الفكري والفلسفي لنظام الاعتماد المؤسسي؟

٢- ما واقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد المؤسسي في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط؟

٣- ما أهم معوقاتتحقيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام بمحافظة دمياط؟

٤- ما أهم المتطلبات التي ينبغي توفرها في مدارس التعليم العام بمصر لتحقيق معايير الجودة والاعتماد؟

٥- ما أهم الإجراءات التنفيذية التي يجب اتباعها لتأهيلمدارس التعليم العام بمحافظة دمياط للاعتمادفي ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد ؟

*** أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على واقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد المؤسسي في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط.

٢- رصد معوقات تحقيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام بمحافظة دمياط.

٣- الوقوف على أهم المتطلبات التي ينبغي توفرها في مدارس التعليم العام بمصر لتحقيق معايير الجودة والاعتماد.

٤- التوصل إلى أهم الإجراءات التنفيذية التي يجب اتباعها عند تطبيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام بمصر.

*** أهمية الدراسة:**

تتضح أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

١- أصبحت الجودة في مجال التعليم ضرورة تفرضها حاجات المجتمع والتحديات المعاصرة المحلية والدولية.

٢- تسهم الدراسة في تحديد أهم متطلبات تطبيق معايير الجودة والاعتماد التربوي في مدارس التعليم العام بمصر.

٣- تعطي الدراسة تصور لآلية هادفة، من خلال تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام بمصر.

٤- تتضح أهمية الدراسة من خلال تعدد المستفيدين منها: القيادات التعليمية - الطالب - المعلم - المهتمين بأمور التعليم على المستويين الأكاديمي والمجتمعي.

*** منهج الدراسة :**

تستخدم الدراسة الحالية، منهج البحث الوصفي، لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يعتمد على دراسة وتحليل واقع تنفيذ معايير الجودة والاعتماد في مدارس التعليم العام ووصفها وصفاً دقيقاً كمياً وكيفياً، تم تحديد أهم متطلبات تطبيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام بمصر.

*** حدود الدراسة:**

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود التالية:

أ- من حيث عينة الدراسة:

يتم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية من المراجعين الخارجيين المعتمدين بالهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد لمدارس التعليم العام، ويتوزعون على المحافظات التالية:

(القاهرة - دمياط - الدقهلية - الشرقية - البحيرة - حلوان - أسيوط)

ب- من حيث أدوات الدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على:

١- تحليل جميع تقارير المراجعة الخارجية لجميع مدارس التعليم العام قبل الجامعي التى تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط حتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك للتعرف على واقع تنفيذ معايير الجودة والاعتماد بتلك المدارس (اعتماد - مرجأة - عدم اعتماد).

٢- مقابلات شخصية مع عينة من المراجعين الخارجيين المعتمدين بالهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد لمدارس التعليم العام، وذلك لتحديد أهم المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام بمصر.

جـ- من حيث فترة التطبيق:

تم تطبيق هذه الدراسة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢.

*** مصطلحات الدراسة:**

الاعتماد التربوي المدرسي: Schooler Educational Accreditation

الاعتراف والإقرار الذي تمنحه هيئات ضمان الجودة والاعتماد المعنية بالمؤسسات التعليمية لمدرسة ما، وذلك بعد التأكد من تطبيق المدرسة لمعايير الجودة، ونجاحها في تنفيذ إجراءات وأنظمة فعالة، ولديها القدرة المؤسسية بما يضمن التحسين المستمر في الأداء، وتحقيق الفاعلية التعليمية، وفقاً للمعايير المعتمدة والمعلنة من الهيئة.

دراسات سابقة

هناك عديد من الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، والتي تنوعت بين الدراسات العربية والدراسات الأجنبية المتاحة، وقد أسهمت هذه الدراسات في صياغة مشكلة الدراسة الحالية، وبيان أهميتها، وسيتم عرض بعض هذه الدراسات، كما يأتي:

أولاً: دراسات عربية:

- دراسة عائشة بشير عام ٢٠٠٢[٨]: عن أهم خبرات بعض الدول في تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي والمهني.

وقد استهدفت الدراسة: التوصل إلى مجموعة من المعايير يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية.

- دراسة محمد الفوال عام ٢٠٠٣[٩]: عن اهم معايير الجودة المعتمدة بالنسبة إلى الكليات الجامعية وكليات التربية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من معايير الجودة يمكن تطبيقها في كليات التربية، والتي أهمها: مواصفات التقويم ومعاييره في الدراسات التربوية.

- دراسة محمد البندري، ورشدي طعيمة عام ٢٠٠٦[١٠]: وقد تناولت الدراسة طرح عدد من القضايا لتطوير كليات التربية سعياً لتحقيق الجودة، وقد قدمت عدد من المعايير والمؤشرات لتحقيق الجودة، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية إنشاء هيئات للاعتماد الأكاديمي في كل بلد عربي، وأهمية مراجعة التجارب الناجحة واستخلاص مؤشرات يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ثقافة المجتمع.

- دراسة نجوى مصطفى سيد أحمد عام ٢٠٠٦[١١]: وقد استهدفت الدراسة تصميم نموذج لتطبيق الجودة الشاملة في إدارة المدرسة الثانوية العامة بمصر، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف قنوات الاتصال الفعالة والمتبادلة بين المدرسة والبيئة، كذلك محدودية اهتمام المدرسة بتطوير المهارات القيادية، والإدارية، وإعداد الكوادر، وقلة توفير برامج تدريبية للعاملين بالمدرسة وذلك لضعف الإمكانات المادية المتاحة.

- دراسة محمد سعودي عام ٢٠٠٧[١٢]: وقد استهدفت الدراسة التعرف على أهم النظم العالمية والعربية في معايير ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، والنوعي بشكل خاص، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة وجود استراتيجية للتطوير وإدخال الجودة الشاملة إلى حيز التطبيق في جميع المؤسسات التعليمية، كما أكدت الدراسة على أهمية متابعة تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من مجلس هيئة الاعتماد، ومجلس التعليم العالي والخاصة بتطبيق معايير الجودة بالتعليم النوعي.

- دراسة هشام فتوح عناني إبراهيم عام ٢٠٠٩[١٣]: وقد تناولت الدراسة أهم متطلبات تطوير الأداء المدرسي بالمرحلة الثانوية العامة في ضوء مؤشرات الجودة التعليمية، وذلك من خلال تحليل الأسس الفكرية لتطوير الأداء المدرسي، وكذلك التعرف على نماذج الجودة الشاملة التي يمكن الاستفادة منها لتطوير الأداء المدرسي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم الثانوي العام يعاني من أزمة في الوقت الحاضر، مما يصعب معه تحقيق أهدافه، ومواجهة التحديات المحلية والعالمية. ويجب التأكيد على تطبيق نظم وصيغ الجودة الشاملة ومؤشراتها، لإحداث التطوير الشامل في الأداء المدرسي.

- دراسة حمدة بنت محمد المالكي عام ٢٠١٠[١٤]: وقد استهدفت الدراسة التعرف على إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام، من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على توفير مقومات تطبيق الاعتماد الأكاديمي المادية والبشرية، وتهيئة البيئة المدرسية لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي.

- دراسة نيللي السيد الرفاعي عاشور عام ٢٠١١[١٥]: وقد تناولت الدراسة التعرف على المعايير العالمية لضمان الجودة والاعتماد بالمدارس الدولية، وأهم متطلبات تطبيق تلك المعايير العالمية لضمان الجودة والاعتماد على التعليم الثانوي العام بمصر.

ثانياً: دراسات أجنبية:

- دراسة جون بيترز Jon Peters عام ١٩٩٩[١٦]: التي تناولت كيفية تحقيق الاعتماد التربوي من خلال معايير الأيزو (٩٠٠٠)، وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية تطبيق الأيزو (٩٠٠٠) كمواصفة دولية للجودة التعليمية في كليات المجتمع.

- دراسة بوند W. Pond عام ٢٠٠٢[١٧]: عن مفهوم الجودة وأهم الصعوبات التي تواجه تحقيق الجودة في التعليم في القرن الحادي والعشرين، وقد أوصت الدراسة بأهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة المؤسسات التعليمية.

- دراسة أنتون دي جوري Anton De Grauwe عام ٢٠٠٥[١٨]: استهدفت الدراسة تحليل الآراء المختلفة حول المدارس القائمة على الإدارة SBM، واكتشاف العوامل التي تسهم في تطوير إدارة المدرسة نحو الجودة، وتوصلت الدراسة إلى أن تلك المدارس تحتاج إلى تنفيذ الخطط التي تؤكد على تحسين الجودة بها، والتأكيد على قدرات المدرسة، والقيادة المدرسية، ومشاركة المجتمع.

- وثيقة واشنطن العاصمة لتفويض مجلس الكليات والمدارس المستقلة عام ٢٠٠٧[١٩]: عن "معايير الاعتماد السياسات والإجراءات والمعايير"، واستهدفت تلك الوثيقة تحسين نوعية العملية التعليمية من خلال ترسيخ مفهوم إجراء التقييم الدوري من قبل المؤسسات التعليمية، مع تحديد عدد من الإجراءات والمعايير التي يجب تطبيقها حتى تحصل على الاعتماد.

- دراسة .Pillsbury SE عام ٢٠١٢[٢٠]: وقد تناولت الدراسة مدى أهمية توفير إطار مشترك للمساعدة في النظم والمؤسسات التعليمية وتحديد ما يحتاجه الطلاب، من أجل تحقيق مشاركة ناجحة في مجال التعليم الثانوي والجامعي، والتدريب، ومشاركة المجتمع المدني، وذلك من خلال الخبرات القائمة على البحوث والبرامج، والخدمات، مع توافر معايير التعليم الثانوي الفعال، الذي يسهم في تنمية القيادات من الشباب.

تعقيب عام على الدراسات السابقة

بعد العرض السابق لبعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، ذات الصلة بشكل مباشر، وشكل غير مباشر بموضوع الدراسة الحالية، يتبين أن الجودة والاعتماد هما مطلبان عالميان، ولا يقتصران على المستوى المحلي فقط، كما يتضح وجود قصور في مستوى الجودة المقدمة في المؤسسات التعليمية المصرية.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات في التعرف على:

- المفاهيم المتعلقة بمعايير الجودة والاعتماد.
- أهداف ومجالات تطبيق معايير الجودة والاعتماد بالمؤسسات التعليمية.
- بعض متطلبات تطبيق معايير الجودة والاعتماد بالمؤسسات التعليمية.
- تحديد مشكلة الدراسة وموضوعها.
- المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة، والتي أرشدت الباحثة إلى اختيار المنهج الوصفي التحليلي.
- أهم النتائج والمقترحات التي يمكن الاستفادة منها عند الأخذ بتطبيق معايير الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية.

** ويستخلص من الدراسات السابقة تأكيدها على توفر مجموعة من المتطلبات اللازم مراعاتها عند تطبيق معايير الجودة والاعتماد مثل:

- تزويد العاملين بمجال التعليم بثقافة الجودة، وتقبل واقتناع القيادات التعليمية بها.
- نشر ثقافة العمل الجماعي وإعداد العاملين للتغيير والتطوير بالمؤسسات التعليمية.
- ضرورة الاهتمام بتوفر برامج تدريبية للعاملين بالمؤسسات التعليمية، لتدريبهم على كيفية تحسين وتطوير الأداء المدرسي بالمؤسسات التعليمية.
- ضرورة توفر الإمكانات (البشرية - المادية) اللازمة لتطبيق معايير الجودة والاعتماد.
- ضرورة توفر آليات تنفيذية لتحقيق متطلبات معايير الجودة والاعتماد بالمؤسسات التعليمية.

* و قد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في :

- تتناول الدراسة الحالية اهم المعوقات التي تواجه تحقيق معايير الجودة و الاعتماد بمدارس التعليم العام.
- تطبيق الدراسة الميدانية بمحافظة دمياط ، حيث ياتي دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي.

ادبيات الدراسة

بات معروفاً أن التطوير أمر حتمي في كل مؤسسة ونظام، لأن الحاجات والضروريات في تزايد واتساع، ولذا لا يمكن أن تبقى الأعمال والمؤسسات والأنظمة دون تطوير أو تغيير، ومن ثم أصبح استمرار التطوير والتقويم سمة أساسية من سمات العصر، وأضحى تطبيقهما واستحداث آليات لتفعيلهما ضرورة لا غنى عنها في كل مناحي الحياة، تحقيقاً للجودة الشاملة ومواكبة للتغيرات المعاصرة والمستقبلية(٢١).

لذلك أصبحت الجودة مؤرقاً لمؤسسات التعليم على المستويين العالمي والمحلي، فتحسين جودة التعليم أصبح هدفاً أساسياً، تسعى إليه كل المجتمعات من أجل تحسين السياسات التعليمية الحالية، غير أن التحدي الرئيسي للنظم التعليمية المعاصرة لا يتمثل فقط في تقديم التعليم، ولكن التأكد من أن التعليم المقدم يتسم بجودة عالية.

وفي سبيل الارتقاء بالمكانة التعليمية تسعى المؤسسات التعليمية في مصر، وخاصة في مراحل التعليم قبل الجامعي، إلى تطبيق معايير الجودة والاعتماد، الصادرة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وذلك لأنها أصبحت قضية مصيرية، تمليها التطورات خاصة في عصر التحديات والتحولات الهائلة والانجازات السريعة(٢٢).

ومع هذا التأكيد على أهمية الوصول للجودة في التعليم، إلا أنه من الملاحظ أن هذا الاهتمام ما زال مجال للدراسة والبحث، وذلك لأن مستوى الجودة داخل المؤسسات التعليمية، وخاصة مدارس التعليم العام قبل الجامعي، لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يرضى عنه العاملون بالمجال التربوي، أو المستفيدون من الخدمة التعليمية المقدمة.

لذا تسعى الدراسة الحالية في الإطار النظري إلى توضيح:

الاعتماد التربوى-انواعه-فلسفته-اهدافه-مجالاته-اجراءاته.

الاعتماد التربوي **Educational Accreditation**

ظهر مفهوم الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين، ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين زادت حركة الاعتماد التربوي للمدارس، ويقوم نظام الاعتماد المدرسي في الولايات المتحدة من خلال هيئات متخصصة غير حكومية تقوم بالتقييم بغرض وضع مستويات جودة للبرامج، ووضع إجراءات لتقييمها، والتأكد من تحقيقها لمستويات الجودة المتفق عليها. وفي هذه المرحلة ظهرت فكرة المعايير، حيث بدأ الاهتمام بوضع معايير جودة لمؤسسة أو برنامج ما يتم تقويمها بصفة دورية، وللمدرسة الاختيار في التقديم للاعتماد، حيث يتم التحقق من أن تلك المدرسة أو البرنامج يحقق هذه المعايير، ومن ثم اعتماده(٢٣).

ومن هنا ظهرت حركة المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت دافعاً لإصلاح واقع المدرسة من حيث المعلم، والمادة الدراسية، والإدارة المدرسية. وبذلك ظهرت ثلاثة مستويات للاعتماد في الولايات المتحدة تمثلت في(٢٤):

١) الاعتماد القومي **National accreditation**.
٢) الاعتماد على مستوى المنطقة **Regional accreditation**.
٣) الاعتماد على مستوى الولاية **State accreditation**.

أما في انجلترا فكان هناك تحول للمساءلة الخارجية External Accountability للمدارس، عن طريق نظام التفتيش أوفستد OFSTEE، الذي يهدف إلى تقديم المساعدة للمدارس، والحكم على الجودة، وعلى كل مدرسة وضع خطة عمل بعد التفتيش لمعالجة الاقتراحات الواردة، وهو نظام شامل للمدارس، يهدف تطوير التعليم، ويعد من الوسائل المعينة للتعرف على مستويات الأداء الإيجابية للمدرسة وتعزيزها، ومستويات الأداء السلبية ومعالجتها، وتقدم تقارير التفتيش تقويماً خارجياً مستقلاً عن مدى تطبيق معايير الجودة في المدرسة، وكذلك إنجازات الطلاب، كما يقدمون مقياساً للمساءلة، ويساعدون في تحسين المدرسة، كما يراجع فريق التفتيش نموذج التقويم الذاتي الذي أعدته المدرسة، وتقارير الأداء المدرسي، والتقييم، وتقارير التفتيش السابق[٢٥].

ومما سبق يلاحظ أن الاتجاه لتطبيق المعايير عن طريق المساءلة والتقويم الشامل هو السائد في انجلترا، أما الاتجاه نحو تطبيق نظم إدارة الجودة فهو السائد في أمريكا.

ولا يمكن القول بأن هناك وسيلة أفضل من أخرى بشكل مطلق، حيث يتوقف ذلك على أهداف كل منشأة، وجوهر العملية هو الاستفادة من تطبيق أي أسلوب بما يتواءم مع قيم المجتمع وثقافته، لأن الغرض الرئيسي هو جودة الأداء، ولكل أسلوب مزاياه وعيوبه التي قد تختلف باختلاف الهدف أو الغرض من تطبيقه.

ويمكن القول بأن فكر الجودة والاعتماد في التعليم المصري، لم يكن نتاج الصدفة أو التقليد للآخرين، بل إن التجربة المصرية، في هذا المجال، قد مرت بعدة مراحل، بلورت مشروعات للنهضة التعليمية في مصر، وعلى ذلك تتناول الدراسة الحالية في الجزء التالي:

- الاعتماد التربوي للتعليم المصري.
- أنواع الاعتماد التربوى (فلسفته- أهدافه- أهميته- مبرراته- مجالاته).
- مراحلالاعتماد التربوي للتعليم المصري وإجراءاته.
- الاعتمادالتربويللتعليمالمصري:-

خلال السنوات الماضية تطورت أساليب تقويم أداء المؤسسة التعليمية، وتعددت طرق التأكد من جودة ما يقدم فيها، ويأتي في مقدمة تلك الأساليب نظام الاعتماد المؤسسي الذي يمثل أهمية كبرى للمؤسسة التعليمية، والمستفيدين من التعليم على حد سواء، فمن خلال معايير الاعتماد والإجراءات المتبعة فيه أصبح هناك مجال للتنافس بين المؤسسات التعليمية المختلفة، وشجع ذلك على تحسين المنتج التعليمي وتقديم المعلومات الجيدة عن جودة المؤسسة التعليمية وكفاءتها، مما أتاح الفرصة للمجتمع في متابعة تلك المؤسسات التعليمية ومعرفة مدى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومن هنا فإن الاعتماد يعد وسيلة من وسائل ضمان الجودة، وينظر إليه على أنه نوعاً من المراجعة الشاملة، والتقييم المستمر للبرامج الدراسية والمؤسسة التعليمية[٢٦].

ولذلك فإن توكيد الجودة، والتطوير والتحديث، ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة التعليمية قضايا هامة يعالجها نظام الاعتماد المؤسسي، مما دفع الكثير من الدول إلى الاتجاه نحو تطبيقه، فالدول الكبرى تراجع نظامها التعليمي، عندما ترى أن تطور التعليم لا يواكب تطور العلم، ولا يلبي الحاجات والمطالب الجديدة للمجتمعات، وهذه المراجعة أوجب بطبيعة الحال بالنسبة إلى نظام التعليم في مصر، سواء بالنظر إلى حجم المشكلات أو بسبب ضخامة العقبات والتراكمات[٢٧].

وهكذا فإن هناك حاجة ملحة لتطوير التعليم المصري، وخاصة مع وجود العديد من الشواهد، التي تؤكد ضعف مقدرته على تلبية متطلبات العصر.

ونتيجة لذلك أصبحت إدارة الجودة أحد المبادئ الرئيسة، في الخطاب الرسمي عن التعليم، وسعت كل الجهات الرسمية للحديث عن ضرورة تطبيق الجودة الشاملة في التعليم، لتحسين قدرته التنافسية، فنتج عن ذلك إعداد المعايير القومية للتعليم المصري عام ٢٠٠٣، وكذلك إصدار قرار بإنشاء الهيئة المصرية، لضمان الجودة والاعتماد في التعليم، تكون مسئوليتها إصدار التراخيص، وشهادات الاعتماد، وضمان جودة الأداء بالمؤسسات العملية والتعليمية على كافة مستوياتها وأنواعها[٢٨].

واستناداً إلى الأساس الفكري لمشروع إعداد المعايير القومية للتعليم في مصر، اقترحت لجنة التيسير والتنسيق وضع المعايير والمؤشرات في خمسة مجالات رئيسة، تمثل العملية التعليمية، وهي[٢٩]:

١- المدرسة الفعالة الصديقة للمتعلم:

يتناول هذا المجال المدرسة كوحدة متكاملة، بهدف تحقيق الجودة الشاملة، التي تتضمن كل العناصر في تفاعل إيجابي، لتحقيق التوقعات المأمولة، في العملية التعليمية.

٢- المعلم: يهتم هذا المجال بتحديد معايير شاملة لأداء كل من يشارك في العملية التعليمية، متضمناً المعلم والموجه والأخصائي الاجتماعي، والأخصائي النفسي.

٣- الإدارة المتميزة:

ينصب الاهتمام في هذا المجال على الاهتمام بالإدارة التربوية، بدءاً بالقيادة التنفيذية، ومروراً بالقيادة الوسطى، وانتهاءاً بالقيادات العليا، على المستوى المركزي بالوزارة.

٤- المشاركة المجتمعية:

يعني هذا المجال بتحديد مستويات معيارية، للمشاركة بين المدرسة والمجتمع، ويتناول إسهام المدرسة في المجتمع، ودعم المجتمع للمدرسة، والجوانب المختلفة للإعلام التربوي.

٥- المنهج الدراسي ونواتج التعلم:

يتناول هذا المجال المتعلم، وما ينبغي أن يكتسبه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم، والمنهج من حيث فلسفته، وأهدافه، وأساليب التعليم والتعلم، والمصادر والمواد التعليمية، وأساليب التقويم.

وفي عام ٢٠٠٦ صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ونص في مادته الثالثة على أن الهيئة، تهدف إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر من خلال[٣٠]:

١- نشر الوعي بثقافة الجودة.

٢- التنسيق مع المؤسسات التعليمية، بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة، من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء، استرشاد بالمعايير الدولية، وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.

٣- دعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي.

٤- توكيد الثقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في جودة مخرجات العملية التعليمية، بما لا يتعارض مع هوية الأمة.

٥- التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها، طبقاً للمعايير القياسية والمعتمدة، لكل مرحلة تعليمية، ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

وفي ضوء سعي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، لتطوير النظم التعليمية بمصر، تم في شهر إبريل عام ٢٠٠٨ إعلان وثيقة معايير ضمان واعتماد التعليم قبل الجامعي، وتضمنت محتويات الوثيقة المعايير والمؤشرات ومقاييس التقدير للتعليم قبل الجامعي، وتم بناء هذه الوثيقة من خلال مجالين رئيسين هما[٣١]:

المجال الأول: القدرة المؤسسية.

المجال الثاني: الفعالية التعليمية.

- **أنواع الاعتماد التربوي :**

هناك ثلاثة أنواع من الاعتماد، ينبغي التمييز بينها:

١- الاعتماد المؤسسي (الأولى - العام).

٢- الاعتماد الأكاديمي (البرنامجي - التخصصى).

٣- الاعتماد المهني.

١- الاعتماد المؤسسي (الأولى - العام):

يقوم الاعتماد المؤسسي على معايير عامة تبين مدى كفاءة المؤسسة، ومدى تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها، وأن لديها من المصادر والموارد يمكنها من الاستمرار في المستقبل، أى أن الاعتماد المؤسسى يقوم على تقييم جودة المستوى التعليمي للمؤسسة، ويتم ذلك بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتعددة[٣٢].

ويمنح الاعتماد المؤسسي تأهيلاً أولياً للمؤسسة التعليمية باعتبارها وحدات عاملة متكاملة، أي أن معايير الاعتماد هنا تشمل كل جوانب العملية التعليمية للمؤسسة بدءاً من الرسالة فالأهداف، والإطار المفاهيمي للمؤسسة، إلى المصادر المادية والبشرية وعمليات التقويم على مستوى المؤسسة والطالب.

ويمثل الحصول على الاعتماد المؤسسي الخطوة الأولى من البدء في العمل للتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت كل الشروط والمعايير العامة، والتي أهمها[٣٣]:

- معايير معمارية تخص المساحات والأبنية.

- معايير تخطيطية تخص المؤسسة التعليمية.

- معايير إدارية (الهيكل الإداري والموظفين والعاملين).

- معايير أكاديمية (أعضاء هيئة التدريس، والبرامج التعليمية، وعدد الطلاب).

- معايير الموارد والخدمات وتخص المختبرات والمكتبة والخدمات المختلفة.

- معايير مالية (الموارد المالية والموازنة).

- معايير الأنشطة اللاصفية.

ويمكن القول بأن تلك المعايير يجب أن تتضمن أرقاماً ونسباً ينبغي للمؤسسة التعليمية أن تصل إليها قبل أن يصدر قرار من هيئة الاعتماد لاعتمادها اعتماداً عاماً.

والاعتماد المؤسسي يشمل الاعتماد الأكاديمي والاعتماد المهني، فالاعتماد الأكاديمي يتعلق بالكفاءة الأكاديمية للمؤسسة في ضوء المعايير المحددة، أما الاعتماد المهني فيتعلق بالكفاية لممارسة المهنة في ضوء المعايير المهنية من قبل جهة الاعتماد[٣٤].

٢- الاعتماد الأكاديمي (البرنامجي - التخصصي):

يمنح الاعتماد الأكاديمي للبرامج الأكاديمية المتخصصة، بعد حصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد الأولى (العام)، لضمان عملية تقويم متكاملة من خلال فحص دقيق للبرامج الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية، والطلاب وعددهم وأدائهم للامتحانات، وتوفير مصادر التعلم المختلفة كالمختبرات والمكتبة وكافة التجهيزات والمستلزمات[٣٥].

والاعتماد الأكاديمي الذي يهتم بتقويم البرامج الأكاديمية داخل المؤسسة التعليمية غالباً ما يرتبط بهيئات اعتماد فنية مثل هيئات اعتماد برامج التعليم الهندسي أو الطبي أو القانوني، أو هيئات اعتماد برامج أخرى كالبرامج التجارية أو التربوية أو علم النفس أو العلوم الاجتماعية[٣٦].

ومن ثم يعد الاعتماد الأكاديمي بمثابة اعتراف بالكفاءة الأكاديمية لبرنامج دراسي تقوم به هيئة علمية متخصصة، وتقرر أن البرنامج يحقق معايير الجودة الموضوعة من قبل هذه الهيئة، وهو بذلك معنى بتقويم وحدات أكاديمية خاصة، أو كليات أو مدارس، أو قسم داخل المؤسسة، أو برامج داخل المؤسسة، ويؤكد الاعتماد الأكاديمي أن المؤسسة قد حققت أهدافها بنجاح، وأن برامجها قد خططت ونفذت بدقة، وأنها تمتلك الموارد لتنفيذ خطط المستقبل.

٣- الاعتماد المهني:

يختص الاعتماد المهني بالاعتراف بجودة وأهلية الأفراد لممارسة المهنة، وهو يمنح من قبل مؤسسات وهيئات اعتمادية متخصصة مثل النقابات، والاتحادات المهنية بكل مهنة، وذلك في ضوء معايير تصدرها هذه الهيئات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي[٣٧].

وعلى ذلك يهدف الاعتماد المهني للمعلم إلى تجويد مستوى المعلم والاعتراف به محلياً وإقليمياً وعالمياً، وذلك من خلال إعداده وجودة أدائه لعمله، وتنميته مهنياً بشكل مستمر، من خلال عمليات الترخيص وتجديد الترخيص لمزاولة المهنة[٣٨].

ومعنى ذلك أن الاعتماد المهني للمعلم سلسلة متصلة الحلقات تبدأ باعتماد مؤسسات إعداد المعلم، والتأكد من استيفائها للشروط والمعايير المطلوبة، ثم الترخيص (الاعتراف) من قبل الجهات المختصة بمزاولة المهنة، ثم تجديد الترخيص بشكل دوري لضمان التنمية المهنية المستدامة، والالتزام بأخلاقيات مهنة التعليم.

ومما سبق يتضح أن هناك تداخل وتكامل بين أنواع الاعتماد الثلاثة، حيث إن جميعها تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز، فالاعتماد العام للمؤسسة التعليمية يعني أنها أصبحت قادرة على تحقيق أهدافها بالجودة والنوعية المطلوبة في كافة برامجها الأكاديمية المتخصصة، ومن هنا يتحقق لخريجيها التفوق والأولوية في الحصول على الوظائف، كما أنه يصعب تطبيق الاعتماد المهني في غياب الاعتماد المؤسسي والأكاديمي، فهما ضروريان وأساسيان قبل تطبيق الاعتماد المهني.

*فلسفة وخصائص الاعتماد في مدارس التعليم العام:

لقد فرضت المتغيرات الحديثة في جميع المجالات بالعالم المتقدم، ضرورة الأخذ بنظام ومنهج الاعتماد المدرسي، لبناء أجيال قادرة على مواجهة هذه التغيرات بفكر جديد، يتجاوز حدود الواقع ويستشرق المستقبل بما يحمله من تهديدات وفرص متاحة، حيث يعد الاعتماد من أهم العوامل التي تستند إليها الإجراءات والقرارات الرسمية، بالدول المتقدمة، في الحكم على أن المؤسسات التعليمية قد استوفت الحد الأدنى من متطلبات الجودة التعليمية[٣٩].

ويمكن القول بأن اعتماد المؤسسات التعليمية يتميز بالعديد من الخصائص التي تساعد المدرسة على تحقيق رؤيتها ورسالتها، وبالتالي تحقيق جودة التعليم المصري، ومن أهم هذه الخصائص[٤٠]:

- الاعتماد ضرورة حتمية لضمان جودة التعليم.
- كل نظام للاعتماد له مزاياه وعيوبه.
- يعتمد الاعتماد على مجموعة من المعايير.
- نظم الاعتماد تتخذ مداخل متنوعة، وتختلف باختلاف المجتمعات، واختلاف النظم التعليمية، وفلسفتها، وإمكانياتها.
- ينبغي ألا يقتصر نظام الاعتماد على الجامعات فقط، بل يشمل منظومة التعليم بجميع مؤسساته.
- لا يهتم الاعتماد فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية، لكن يهتم بنفس القدر بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية.
- الاعتماد ليس حجراً على الحرية الأكاديمية للمؤسسة، أو تعرضاً لقيمها.
- يعتمد نظام الاعتماد على التقويم الذاتي للمؤسسة، ويقوم به العاملون بالمؤسسة.

- يؤكد الاعتماد على التقويم الخارجي الذي يقوم به فريق من المقومين المؤهلين من هيئة الاعتماد.
- هيئات الاعتماد ليست في جميع الأحوال تابعة للحكومة أو الوزارة فقد تتبع هيئة مستقلة.
- يهتم نظام الاعتماد بنواتج التعلم المتمثلة في الخريج، إضافة إلى عمليات تحسين الأداء، ودعم المؤسسة سعياً للوصول إلى الجودة النوعية للتعليم.
- يؤكد الاعتماد مصداقية واحترام المؤسسة، والثقة بها، من قبل المجتمع، والمؤسسات المهنية والعملية المحلية والعالمية.
- يهتم نظام الاعتماد بإعادة التقويم بشكل دوري لبرامج المؤسسة، ومجالاتها المختلفة.

* أهداف الاعتماد المؤسسي:

يسعى نظام الاعتماد المؤسسي إلى تحقيق أهداف محددة، من أهمها[٤١]:

- وضع أهداف تعليمية للمؤسسة التعليمية تكون ملائمة ومناسبة ومحددة.
- أن تتحقق الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة من خلال مفهوم التميز والجودة والحرية.
- التحقق من أن البرامج التعليمية تفي بمتطلبات جودة إعداد التلاميذ والمعايير الملائمة لذلك.
- التأكد من المصادر التي تمثل تكنولوجيا المعلومات والمكتبة والموارد التى تسهم في تحقيق المعايير.
- توفير آليات ونظم معتمدة لتحقيق الجودة لضمان وصول البرامج والأنشطة للمعايير المطلوبة.
- التشجيع على التقييم الذاتي بصفة دورية لجميع برامج المدرسة، لتعزيز الإيجابي وتعديل السلبي منها، لتطوير مستواها للأفضل.
- اشتراك أعضاء هيئة التدريس والعاملين جميعاً في التخطيط والتقييم المؤسسي.
- طمأنة الرأي العام على أن البرامج التعليمية المقدمة ذات كفاءة تحقق تطلعات وطموحات المدرسة في الحصول على منتج تعليمي جيد.
- دعم مبدأ المشاركة المجتمعية في الرقابة وعدم مناخ الجودة.
- نشر قيم التميز والقدرة التنافسية في المدارس الأخرى.
- يساعد الاعتماد العام والأكاديمي والمهني في زيادة فعالية التدريب المتاحة في المدارس على النحو الأمثل، وتنمية الموارد البشرية، بضمان استمرارية التنمية المهنية للمعلمين.
- نشر ثقافة الجودة في المدارس المختلفة والمجتمع ككل.
- تحقيق مبدأ الوضوح والصراحة والشفافية حول المستوى التعليمي للطلاب.
- تشجيع عملية التنافس والتفاعل بين المؤسسات التعليمية المختلفة عن طريق منح الاعتماد بمستويات مختلفة لتحسين جودة التعليم.
- حصول المؤسسة التعليمية على الاعتراف بأنها تقدم برامج تعليمية تتفق مع المعايير القومية للتعليم مما يؤكد جودة المستوى التعليمي بها، لتحصل على مكانة متميزة في المجتمع وبين المؤسسات التعليمية.
- تشجيع المؤسسات التعليمية على التقويم الذاتي المستمر للبرامج التعليمية المقدمة وللإمكانات المادية لضمان استمرار التطوير وذلك بوجود معايير تقييم داخلية بالمؤسسة التعليمية.
- مساعدة المؤسسات التعليمية على معرفة نقاط القوة والضعف، والفرص المتاحة لها عن طريق مراجعة البيانات الخاصة بالتمويل وطرق استخدامه.
- توكيد الجودة: فعن طريق الاعتماد يمكن توضيح أثر الجودة للمجتمع، حيث أنه مؤشر على أن المؤسسة أو البرنامج التعليمي يتفق مع المعايير المحددة.
- توفير الثقة لدى أصحاب العمل: فخريج المؤسسة التعليمية المعتمدة يجد فرصة أكبر في العمل والتعيين من غيرهم من خريجي المؤسسات التعليمية غير المعتمدة.

* أهمية الاعتماد المؤسسي:

ومن خلال دراسة النظم التعليمية في الدول المتقدمة والنامية، نجد أن هناك اهتماماً كبيراً بالحصول على الاعتماد، حيث يكسب مؤسساتها التعليمية كثيراً من الأهمية، نذكر منها[٤٢]:

- إضفاء الصفة الشرعية والقانونية للمؤسسات التعليمية.
- تشخيص نواحي القوة والضعف في أداء المؤسسة التعليمية.
- تعريف المؤسسة التعليمية بمدى استيفائها لمعايير الجودة.
- الإسهام في تنمية الموارد البشرية والمادية للمؤسسة التعليمية.
- دعم ثقافة التحسن المستمر والتقييم الذاتي، وبناء خطط التطوير.

- تجسيد مفاهيم العدالة والشفافية والموضوعة في التعلم.
- التأكيد على حقوق الطلاب، وهيئات التدريس بالمؤسسة التعليمية.
- إخضاع المخالفين بالمؤسسة التعليمية للمساءلة والمحاسبة.
- دعم ثقة المجتمع ورضاه عن مستوى أداء المؤسسة التعليمية.
- مساعدة الجهات الخاصة والحكومية في تحديد المؤسسة التعليمية التي يوجه إليها الاستثمارات.
- التعاون في بناء قاعدة بيانات تسهم في بناء خطط التطوير.
- التأكيد على التميز التربوي والمهني والأكاديمي لمعلمي المؤسسة التعليمية، لتحقيق الاحتياجات التعليمية المستقبلية للطلاب.
- الاعتراف بالمؤسسة التعليمية محلياً ودولياً، وسهولة الحصول على الشهادات والتراخيص.

* مكونات الاعتماد المؤسسي:

مما سبق يمكن القول بأن قطاع التعليم قبل الجامعي يهتم بأبعاد أساسية عند اعتماد المؤسسة التعليمية:
- استيفاء المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة.
- استمرارية التحسين في الأداء بالمؤسسة التعليمية.
- فعالية نظم ضبط الجودة بالمؤسسة التعليمية: وحدة الجودة والتدريب - نظم المتابعة - المحاسبية والمساءلة، بما يحقق ضمان الجودة والحصول على الاعتماد.

ويرتكز الاعتماد على مطابقة المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة والاعتماد التي تحددها الهيئة، فهو بمثابة تعهد خاص من المؤسسة التعليمية للانخراط برغبتها في مسايرة وتحقيق معايير الهيئة المعتمدة، وتنفيذ عملية نظامية للتحسين في إطار الالتزام ببروتوكول خاص تضعه الهيئة.

* مبررات الأخذ بنظام الاعتماد المؤسسي:

تزايد الاهتمام بالأخذ بنظام الاعتماد المؤسسي في مراحل التعليم قبل الجامعي، والتعليم العالي، وذلك نتيجة لظهور العديد من المتغيرات العالمية والمحلية، مما فرض ضرورة تطبيق نظام الاعتماد من أجل تجويد وتحسين المنتج التعليمي لمواجهة تلك المتغيرات، ومن أهم تلك المبررات[٤٣]:

١- الثورة العلمية والتكنولوجية:

يتسم العالم المعاصر بالتقدم العلمي والتكنولوجي السريع، حيث تهيمن التكنولوجيا على مختلف أوجه الحياة في المجتمعات المعاصرة، وقد أدى استخدامها إلى مزيد من التقدم العلمي ومزيد من تبادل الأفكار والقيم والأنماط السلوكية، وذلك من خلال التحولات الناتجة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع الانفجار المعرفي والانفجار السكاني ظهرت إشكالية ماذا نعلم وكيف نعلم؟

ولقد ساهم في حدوث تلك الثورة، التقدم المتسارع في علوم الحاسبات وشبكات المعلومات والتكنولوجيا الرقمية، وسرعة انتشار استخدامات الشبكة الدولية (الانترنت) والبريد الالكتروني، والتطبيقات الأخرى للتكنولوجيا الرقمية التي أثرت على النظام التعليمي، وأصبح لزاماً عليه التكيف مع هذه الثورة، سواء فيما يتصل بفلسفته وأهدافه ونظمه وبرامجه، أو ما يتعلق بطرق التدريس ونوعية الدارسين والمعلمين.

كما فرض هذا التقدم على التعليم أن يكون تعليماً من أجل الجودة، وخاصة أن الثورة التكنولوجية جعلت فرص العمل قليلة أمام الفرد المتعلم تعليماً أقل جودة، ولهذا أصبح التعليم مطالباً بإعداد وتخريج نوعية جديدة من المتعلمين، تملك القدرة على التعلم مدى الحياة، وعلى تطوير معارفها ومهاراتها باستمرار، كما أصبح التعليم مطالباً بتشكيل عقول جديدة لعالم جديد متطور متقدم علمياً وتكنولوجياً.

٢- ثورة المعرفة والمعلومات:

أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى حدوث ثورة في المعرفة والمعلومات، وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي في هذا العصر الذي يطلق عليه "مجتمع المعرفة".

ويمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد غيرت سرعة إنتاج المعرفة واستعمالها وتوزيعها، وإذا كانت التكنولوجية صناعة استثمارية، فإن المعلومات - أيضاً - صناعة استثمارية، بل وسيلة أساسية للتقدم في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك اهتمت الدول المتقدمة بتكوين شبكات المعلومات هدفها الرئيسي تقديم خدمات المعلومات وتطويرها لتسخيرها نحو التخطيط السليم واتخاذ القرارات المناسبة، بل وزيادة الإنتاج وتطويره.

وهذا بدوره يفرض على التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي في مصر ضرورة تغيير أساليب التعليم التقليدية، القائمة على نقل المعلومات، إلى تعليم جيد يرتبط بالتدريب والتطبيق التكنولوجي، ويركز على المهارات اللازمة لتقدم المجتمع وتطوره.

٣- العولمة وتحدياتها:

انتشر مفهوم العولمة ذات الأبعاد المتعددة بين كل دول العالم المتقدمة منها والنامية، ويرجع ذلك إلى الثورة العلمية والتكنولوجية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن تأثير العولمة يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لتاريخ وعادات وثقافة وأولويات الدولة.

ولمواجهة آثار العولمة المختلفة، ينبغي على النظم التعليمية أن تعيد تنسيق بنائها ووظيفتها، وتوسع نطاق مهامها، بحيث يصبح منتجها التعليمي مقترناً به، ومنافساً على المستوى العالمي.

ويعد تدويل التعليم أحد الوسائل التي تستجيب بها الدول لمتطلبات العولمة، والاعتماد هو أحد أساليب التدويل، خاصة إذا تم الاعتماد طبقاً لمعايير دولية.

ونتيجة لذلك اتجه التخطيط التربوي في كثير من الدول نحو تدويل التعليم في المؤسسات التعليمية من خلال التركيز على تطوير المعرفة التخصصية العالمية، واعتماد مؤسساتها التعليمية، وبرامجها الأكاديمية، وإعداد برامج مهنية تقابل احتياجات السوق العالمي، والاهتمام بالتقنيات الحديثة والتكنولوجيا، والتعاون والتفاهم الدولي، وهو ما يفرض ضرورة تطوير نظم الجودة على المستوى المحلي، لمواجهة التنافس العالمي.

٤- التغيرات الاقتصادية:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات اقتصادية عالمية سريعة كان لها أثرها على معظم اقتصاديات الدول، ولذا أصبح النظام الاقتصادي العالمي نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير في كافة الاقتصاديات القومية، الأمر الذي حاولت قوى مختلفة مجابهته بتكتلات اقتصادية إقليمية، تمثل كيانات اقتصادية قوية، وتمكن المنضمين تحت لوائها من المنافسة والسيطرة.

وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة الطلب على نمط العمالة الجيد المتعدد المهارات، والذى يستطيع تلبية متطلبات السوق العالمية وفهم التطورات العالمية والتكيف معها.

ومما سبق يمكن القول بأن التغيرات الاقتصادية العالمية تدعو إلى الجودة والتميز ليس فقط على مستوى السلع المادية فحسب، وإنما أيضاً على مستوى المنتج البشري، وهذا ما يهدف إليه نظام الاعتماد، وهو أن يصبح للمؤسسة التعليمية مكانة علمية متميزة، وأن يصبح لها قيمة حقيقية معترف بها محلياً وعالمياً.

٥- التغيرات في متطلبات سوق العمل:

أدت ثورة التكنولوجيا والمعلومات والتغيرات الاقتصادية العالمية إلى حدوث تغيرات في سوق العمل وطبيعة المهن في المجتمعات المختلفة، حيث تغيرت أنماط العمل والإنتاج، وزادت الوظائف ذات المهارات المتميزة في مجال الخدمات وصناعة المعلومات.

كذلك أدت تلك التغيرات إلى اختفاء بعض المهن والتخصصات التقليدية، وظهور تخصصات جديدة وتزايد الطلب على العمالة القادرة على التعامل مع تكنولوجيا العصر.

ومما سبق يتبين أن الأنظمة التعليمية تحتاج إلى إحداث تغيير من منطلق الارتباط بين تلك الأنظمة وبين عالم العمل، تتمثل في الانتقال والتحول من نظام تعليمي يعلم لوظائف محددة ومعروفة إلى مجتمع يعلم مدى الحياة لمواجهة التغير والتحول من سوق العمل المحلي إلى سوق العمل العالمي.

٦- المنافسة العالمية:

في ظل العولمة وظهور التكتلات الاقتصادية، لم تعد الدول قادرة على أن تعيش بمعزل عن العالم، ولعل من أبرز سمات تلك التكتلات الاقتصادية هو التأكيد على التنافسية على أساس من إعمال العقل والتميز، الأمر الذي يتطلب إعداد الفرد المتميز، وهذا بدوره يقع على عاتق النظم التعليمية المختلفة.

ولذلك ينبغي إعداد الفرد القادر على المنافسة، على أساس من التميز، وتلك المنافسة تتطلب إعداد الفرد القادر على استخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها، وهذا يفرض ضرورة تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد على المؤسسات التعليمية.

مما سبق يمكن القول بأن اعتماد المؤسسات التعليمية هي نتيجة عدد من المبررات والأسباب، التي دعت إليها الحاجات والتغيرات، التي يشهدها العصر الحالي، وتستلزم تغيير وتطوير مماثل في المنظومة التعليمية بأكملها، وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن مبررات الاهتمام بجودة التعليم واعتماد المؤسسات التعليمية في المجتمع المصري يرجع إلي[٤٤]:

- ارتفاع تكاليف الدراسة ومصروفاتها.
- قلة فرص التوظيف في سوق العمل بالنسبة للخريجين.
- الاتهامات الموجهة إلى التعليم، بقلة الكفاءة والازدواجية والهدر.
- الانتقادات التي يوجهها المسئولون عن المؤسسات الصناعية إلى خريجي التعليم، بسبب صعف إعدادهم.
- الانتقادات الموجهة إلى التعليم بسبب انعزاله عن المجتمع المحلي.
- المحاسبية من قبل المسئولين بوضع اللوائح والقواعد المالية والتقارير التي تضمن المحاسبية.

- المنافسة حول اجتذاب الطلاب، والحفاظ على أعلى معدلات قيد ممكنة، حفاظاً على السمعة الأكاديمية للمؤسسة التعليمية من ناحية، وجلباً للأموال من ناحية أخرى.

وبذلك يمكن القول بأن الاستجابة لتلك المبررات والتوجه إلى تفعيل إجراءات تأهيل مؤسسات التعليم قبل الجامعي إلى الاعتماد، ثم حصولها عليه، يمكن أن يحقق إنجازات عديدة من أهمها[٤٥]:

- تعرف مستوى استيفاء المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة.
- التأكد من اتساق رؤية المؤسسة ورسالتها مع الرؤية القومية للتعليم.
- التحقق من توافر نظام الجودة والمحاسبية المؤسسية.
- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات، تسهم في بناء خطط التطوير المؤسسي.
- الإسهام في تنمية الموارد: المادية والبشرية للمؤسسة، والاستفادة منها.
- تشخيص نواحي القوة ونواحي الضعف في أداء المؤسسة التعليمية.
- دعم ثقافة التحسين المستمر، وتحفيز المؤسسة التعليمية على إجراء التقويم الذاتي بشكل دوري، وبناء خطط التطوير في ضوء نتائجه.
- تطوير الأداء المؤسسي في جميع مجالاته، لزيادة فرص التعلم، وتحسين نواتجه.
- تجسيد مفاهيم: الشفافية، والعدالة، والموضوعية، والمحاسبية، في السياق التعليمي.
- توافر آلية تضمن ثقة أولياء الأمور، ورضا المجتمع المحلي، عن مستوى أداء المؤسسة التعليمية.
- تشجيع المؤسسة التعليمية على المنافسة: المحلية، والإقليمية، والعالمية، في ضوء مقارنة أدائها بالمعايير: المحلية والعالمية.

* مجالات الاعتماد المؤسسي:

تتم عملية اعتماد المؤسسات التعليمية من خلال بعض المجالات، أهمها:

١- الأهداف:

ينبغي أن تستند أهداف المؤسسات التعليمية على أسس واضحة يشترك في وضعها العاملين بالمؤسسة، مع بعض أفراد المجتمع، ويتم مراجعتها باستمرار وتتمثل أهم سمات وخصائص أهداف المؤسسات التعليمية فيما يلي[٤٦]:

- تكون الأهداف واضحة ومحددة.
- تراعى الأهداف احتياجات الطلاب.
- تراعي الأهداف احتياجات المجتمع.
- تكون الأهداف واقعية ومناسبة لقدرات المؤسسة التعليمية.
- أن تقدم المؤسسة دليلاً على أنها تبذل أقصى جهد لتحقيق التميز.

٢- التنظيم والإدارة:

تعمل إدارة المؤسسة التعليمية على تحقيق ما يلي:

- توفير نظاماً إدارياً يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة.
- تأكيد مشاركة المجتمع في صنع القرارات المتعلقة بالعمل التعليمي.
- دعم فرص التطوير لكل الأفراد العاملين.
- تشكيل مجلس إدارة للمؤسسة، لديه القدرة على تقديم التوجيه والمساندة الفعالة للمؤسسة.
- توفير أنظمة ولوائح تحدد توزيع العمل والمسئوليات والصلاحيات لكل فرد.
- التأكيد على المبادئ الأخلاقية في كل التعاملات مع الأطراف المتعددة.
- أن يتيح النظام الإداري التعاون مع الطلاب وأخذ آرائهم.
- استخدام التكنولوجيا أداة للتعلم، وأداة للاتصال، وأداة إدارية.

٣- أعضاء هيئة التدريس والأفراد العاملون:

تتيح المؤسسات التعليمية الفرصة لتحسين مهارات كل من أعضاء هيئة التدريس والعاملين وذلك لتمييزهم بسمات شخصية تمكنهم من ممارسة المسئولية المهنية وتهيئة المناخ الذي يساعد على التعليم التعاوني داخل قاعات الدراسة، وكذلك الاستفادة من التنمية المهنية المستدامة، بالإضافة إلى إتاحة نظام التقويم الذاتي من خلال معايير محددة.

٤- الطلاب:

تدعم المؤسسات التعليمية مهارات الطلاب الفردية، وتسعى إلى إشباع حاجاتهم، وكذلك تنمية مسئولية الطلاب، بحيث يندمج هؤلاء الطلاب في عملية التعلم مدى الحياة، ومن ثم تراعى المؤسسة ما يأتي:

- تشجيع المرونة والإرشاد بحيث يستخدم الطلاب أدوات وأساليب جديدة.
- قبول الطلاب وإعدادهم لعملية التعليم والتعلم.
- تعلم الطلاب وفقاً لمجموعة من التوقعات ترتبط بالسلوك والأداء الإيجابي.
- تنمية قدرات ومواهب الطلاب.
- تعليم الطلاب بغرض تطبيق نظريات المعرفة والمهارات الضرورية داخل المؤسسة التعليمة، وخارجها.

٥- المنهج الدراسي:

للمنهج الدراسي مواصفات ومعايير أهمها[٤٧]:

- ان يعكس المنهج الدراسي فلسفة المؤسسة التعليمية وأهدافها ورؤيتها ورسالتها.
- أن يفي المنهج بالاحتياجات التعليمية والاجتماعية والبدنية للطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.
- أن يفي المنهج بالاحتياجات المختلفة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- أن تستخدم المؤسسة التعليمية ثقافة وحضارة الدولة كمصدر لتدعيم المنهج.
- أن يكون المنهج في صورة مكتوبة، ليظهر المحتوى الذي تغطية المادة الدراسية.
- أن تقوم الإدارة وهيئة التدريس بالمؤسسة التعليمية بتقويم المنهج ومراجعته بصورة مستمرة، مستخدمة أساليب التقويم المختلفة.

٦- التقويم:

تعتمد المؤسسات التعليمية على برامج التقييم المتعددة والتي تساعد في تحسين عملية التعليم، حيث تعمل برامج التقييم على[٤٨]:

١) إيجاد معايير محددة لتقييم تعلم الطالب وأدائه.
٢) قياس ما تم تعلمه باستخدام المقاييس المتعددة التي تقيس الأداء والمعرفة والمهارات التي يتوقع أن يكتسبها الطالب.
٣) استخدام الأدوات التي يسهل على الطالب فهم استخدامها.
٤) استخدام نتائج التقييم الدوري لوضع استراتيجية لتحسن تعلم الطالب.
٥) اختيار نماذج تقييم جديدة.

٧- الخدمات الطلابية:

ينتظر من المؤسسة التعليمية تقديم خدمات طلابية تراعي فيها ما يلي[٤٩]:

- توفر المؤسسة التعليمية خدمات طلابية مناسبة تساهم في نمو شخصية الطلاب.
- توفر المؤسسة التعليمية أنشطة طلابية متنوعة تساعد في تطور الطلاب فكرياً بحيث تكون مناسبة لهدف المؤسسة وبيئتها الاجتماعية.
- توفر المؤسسة التعليمية الأنشطة الطلابية والخدمات التي تراعي الفروق الفردية بين الطلاب، بحيث يجد كل طالب ما يتفق مع ميوله واستعدادته وقدراته.

تمنح المؤسسة نسبة من الإعفاءات المالية للطلاب غير القادرين على دفع المصروفات.

- يوجد تواصل مستمر من قبل المؤسسة التعليمية مع أولياء الأمور.

٨- التمويل والإدارة المالية:

يتطلب مجال التمويل والإدارة المالية ما يلي:

- أن توجد مصادر تمويل ثابتة.
- أن تكون مصادر التمويل كافية لاحتياجات المؤسسة التعليمية.
- أن تتنوع مصادر التمويل للمؤسسة.
- الإدارة الجيدة للشئون المالية للمؤسسة التعليمية.
- أن تتوافر المصادر المالية الكافية لإجراء البحوث العلمية.
- أن توجد إدارة محاسبية جيدة لضبط الموارد المالية.
- استخدام الموارد المتاحة واستثمار العناصر الرئيسة لبرامج الجودة، وتشمل: المناهج - المباني الآمنة - التكنولوجيا والوسائل - برامج رعاية الطلاب.

* هيئات ضمان الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية:

تتعدد وتختلف مؤسسات اعتماد التعليم من دولة لأخرى، فهناك مؤسسات اعتماد تابعة للحكومة، وأخرى خاصة، تنقسم إلى عدة أنواع، وهذه الهيئات تعمل من خلال أهداف، ومنطلقات أساسية تكون هي القواعد الحاكمة في اعتمادها للمؤسسات التربوية، وقد حدد مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم في مصر، المعايير التي يجب توافرها في هيئات اعتماد المؤسسات التعليمية، منها[٥٠]:

- أن تكون هيئة وطنية اعتبارية مستقلة.
- أن تكون هيئة غير هادفة للربح.
- أن تلتزم بالمعايير القومية للتعليم.
- أن يكون لديها خبرة سابقة في التعامل مع المؤسسات التعليمية.
- أن يتوفر لديها كوادر على درجة عالية من الكفاءة في مجال التقييم التربوي.
- أن تكون لديها رؤية وإجراءات واضحة عن عملها.
- لا يكون لأي أعضائها مصالح مرتبطة باعتماد المؤسسات التعليمية.
- أن تقدم تقارير دورية عن الإجراءات التي تقوم بها، ونتائجها.

- **مراحل الاعتماد وإجراءاته:**

تتم عملية الاعتماد للمؤسسات التعليمية على مراحل بشكل متواصل، والحصول على الاعتماد لا يعني أن المؤسسات تظل معتمدة، بل هناك مراجعات دورية على المؤسسات والبرامج المعتمدة، ويمكن الوصول للاعتماد من خلال الخطوات التالية[٥١]:

١- الدراسة الذاتية:

تهدف الدراسة الذاتية إلى قياس الانجازات بالمؤسسة التعليمية، وذلك من خلال اتباعها لأهدافها، ويعتمد ذلك على مدى قدرة المؤسسة التعليمية على ربط إنجازاتها ومميزاتها، بالأهداف (الرؤية - الرسالة) التي وضعتها، ويتطلب ذلك أن يقوم كل العاملين في المؤسسة بتقييم ذاتي لأعمالهم وخدماتهم، ومدى تطوير هذه الجوانب، وكذلك التخطيط للتطورات المستقبلية للمؤسسة التعليمية.

٢- التقييم الجماعي:

تعد المؤسسة التعليمية والجهاز التنفيذي، المسئول عن الاعتماد هم المسئولون عن تقييم الاعتماد، وذلك من خلال تقييم الدراسة الذاتية، حيث يطلب من العاملين بالمؤسسة، والقائمين بالتقييم، ملء استبيان خاص عن أسلوب الدراسة الذاتية والمعلومات الواردة بها، وصلاحيتها للتقييم، والتوصيات الخاصة بها، وبعد الانتهاء من إعداد التقرير ترسل نسخة لكل فرد من الفريق الذي يقوم بالزيارة الميدانية.

٣- الزيارة الميدانية:

يتم دعوة فريق من الخبراء الخارجيين لزيارة المؤسسة، ويقوم أعضاء الفريق بالتأكد من صحة ما جاء بالدراسة الذاتية، ومطابقتها للواقع، وتحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق رسالتها، ومعايير الاعتماد.

٤- تقرير لجان الاعتماد:

يقرأ الخبراء والزائرون تقريرهم في نهاية الزيارة، في وجود عدد من ممثلي المؤسسة التعليمية، ويتم فيه تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة، كذلك يتبين مظاهر الاتفاق والاختلاف مع تقرير الدراسة الذاتية، ويمكن لأعضاء المؤسسة مناقشة ما جاء بالتقرير، مع فريق الزائرين، لمراجعته وتصحيحه.

٥- مراجعة التقرير النهائي:

تقوم المؤسسة بمراجعة التقرير النهائي، ومناقشة ما قد يرد من مناقصات، وذلك لضمان الشفافية، ثم عقد ورش العمل لمناقشته كاملاً، وإعداد تقرير حوله، حتى يتم اتخاذ القرار الملائم.

٦- القرار النهائي:

تقوم الجهة المسئولة عن منح الاعتماد بدراسة كل التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل المؤسسة التعليمية، وكذلك المترتبة على الزيارات الميدانية من قبل اللجان المشكلة، ثم يتم اتخاذ القرار على ضوء مدى التزام المؤسسة بالمعايير المطلوبة.

في حال التأكد من تحقيق المؤسسة لمعايير الجودة المطلوبة من هيئة الاعتماد، تعطي المؤسسة اعتمادها، وفي حالة وجود بعض نواحي القصور، ترجئ وتمهل المؤسسة التعليمية فترة زمنية للقيام بمتطلبات الاعتماد والتي لم تتحقق جميعها، ثم تعاود هيئة الاعتماد زيارات المؤسسة إلى أن يتم الاعتماد، وهناك بعض المؤسسات الأخرى ترفض الهيئة اعتمادها، ويحق للمؤسسة التعليمية أن ترد على تقرير الهيئة منفذة جوانبه، ومستدركة بعض الأمور، وفي ضوء ذلك يجوز للهيئة مراجعة قراراتها أو الثبات عليها.

الدراسة الميدانية

تتناول الدراسة الحالية في الاطار الميداني اهداف الدراسة الميدانية،أدواتها، يلي ذلك تحليل لنتائج الدراسة الميدانية.

* أهداف الدراسة الميدانية:

١- تعرف واقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط، والتي تقدمت للحصول على الاعتماد.

٢- التعرف على آراء بعض المراجعين الخارجين المعتمدين بالهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، عن أهم معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام بمصر.

*** أدوات الدراسة الميدانية:**

استخدمت الدراسة الأدوات التالية:

١- تحليل جميع تقارير المراجعة الخارجية لجميع مدارس التعليم العام (٦٠) ستون مدرسة، التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، حتى العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك للتعرف على واقع تنفيذ معايير الجودة والاعتماد، بتلك المدارس:

- (٣٨) مدرسة حصلت على الاعتماد بقرار مجلس إدارة هيئة الاعتماد.

- (٩) مدرسة حصلت على (الإرجاء) بقرار مجلس إدارة هيئة الاعتماد.

- (١٣) مدرسة حصلت على (عدم الاعتماد) بقرار مجلس إدارة الهيئة.

٢- المقابلة الشخصية:

استخدمت الدراسة المقابلة الشخصية، حيث تم عمل مجموعة من المقابلات الشخصية المفتوحة مع عدد من المراجعين الخارجيين المعتمدين بالهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد لمدارس التعليم العام، (٢٣) مراجعاً، يتوزعون على المحافظات التالية: القاهرة - دمياط - الدقهلية - الشرقية - البحيرة - حلوان - أسيوط.

واستهدفت المقابلات الشخصية التعرف على أهم معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام بمصر.

*** تحليل نتائج الدراسة الميدانية:**

في هذا الجزء ستتناول الباحثة:

أولاً: تحليل تقارير المراجعة الخارجية لجميع المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، حتى عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

ثانياً: عرض نتائج المقابلات الشخصية:

أولاً: تحليل جميع تقارير المراجعة الخارجية لجميع مدارس التعليم العام (٦٠) ستون مدرسة، التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، حتى العام الدراسي ٢٠١٢/ ٢٠١٣، حيث يتم إعداد هذه التقارير من خلال الزيارة الميدانية للمدرسة، التي يقوم بها فريق المراجعة التابع للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للتحقق من استيفاء المدرسة لمعايير الاعتماد، التي تشتمل على محوري: القدرة المؤسسية، والفاعلية التعليمية، حيث يتم تقويم المدرسة في ضوء المجالات التالية:

*** رؤية المؤسسة ورسالتها.**	*** القيادة والحوكمة.**	
*** الموارد البشرية والمادية.**	*** المشاركة المجتمعية.**	
*** توكيد الجودة والمساءلة.**	*** المتعلم.**	*** المعلم.**
*** المنهج الدراسي.**	*** المناخ التربوي.**	

ومما هو جدير بالذكر أن الباحثة ستعرض تحليل البيانات الواردة بتقارير المراجعة الخارجية، من خلال تسعة جداول، حيث يختص كل جدول بأحد المجالات.

أولاً: القدرة المؤسسية:

أولاً: القدرة المؤسسية:

- المجال الأول: رؤية المؤسسة ورسالتها:

يبين الجدول التالي رقم (١) مدى تحقق/ عدم تحقق معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال رؤية المؤسسة ورسالتها في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط.

جدول رقم (١)

مدى تحقق/ عدم تحقق معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال رؤية المؤسسة ورسالتها في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
توجد وثيقة واضحة ومعلنة لرؤية المدرسة	٣٨	١٠٠	-	-	٩	١٠٠	-	-	١٠	٧٦,٩	٣	٢٣,١
يشارك في صياغة الرؤية ممثلون عن الأطراف المعنية بالعملية التعليمية	٢٥	٦٥,٨	١٣	٣٤,٢	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢
توجد وثيقة واضحة ومعلنة لرسالة المدرسة	٣٨	١٠٠	-	-	٩	١٠٠	-	-	١٠	٧٦,٩	٣	٢٣,١
يشارك في صياغة الرسالة ممثلون عن الأطراف المعنية بالعملية التعليمية	٢٥	٦٥,٨	١٣	٣٤,٢	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢

من الجدول السابق، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال رؤية المؤسسة ورسالتها، في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣، يتبين أن:

*** مؤشر: توجد وثيقة واضحة ومعلنة لرؤية المدرسة:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٩) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر.

- عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (١)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بوجود وثيقة واضحة ومعلنة لرؤية المدرسة، يتبين أن نسبة ٩٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك أن هناك قصور بعض المدارس في الاهتمام بتحديد وصياغة وثيقة واضحة لرؤية المدرسة، وتوزيعها وتوضيحها للمجتمع المدرسي والمحلي، كذلك قلة الاهتمام بمراجعتها بصفة دورية، وقد يرجع ذلك إلى قلة وعي القيادة المدرسية بأهمية توافر رؤية واضحة ومحددة للمدرسة، ودورها المهم في توجيه وتحفيز العاملين بالمدرسة، بالإضافة إلى نقص المهارات والكفاءات لدى القيادة المدرسية والعاملين والتي تساعدهم على تحديد وصياغة رؤية المدرسة.

*** مؤشر: يشارك في صياغة الرؤية ممثلون عن الأطراف المعنية:**

- عدد (٢٥) مدرسة بنسبة ٦٥,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٣) مدرسة بنسبة ٣٤,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (١ ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى مشاركة الأطراف المعنية بالعملية التعليمية في صياغة الرؤية، يتبين أن نسبة ٥٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٤٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك

على محدودية مشاركة المعلمين وأولياء الأمور والطلاب في صياغة رؤية المدرسة، حيث يتبين قلة إدراك القيادة المدرسية للعمل الفريقي والمشاركة، حيث تسود الثقافة التنظيمية التي تتمسك بالأداء الفردي.

* مؤشر: توجد وثيقة واضحة ومعلنة لرسالة المدرسة:

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.
- عدد (٩) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر.
- عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (١) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بوجود وثيقة واضحة ومعلنة لرسالة المدرسة يتبين أن نسبة ٩٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، مما يدل على قلة اهتمام بعض المدارس بالإعلان عن رسالتها، داخل المدرسة وخارجها، أو تكوين فرق عمل لمراجعة رسالتها بصفة دورية، وتحويلها إلى برامج وأنشطة وخطط لتحسين الأداء.

* مؤشر: يشارك في صياغة الرسالة ممثلون عن الأطراف المعنية بالعملية التعليمية:

- عدد (٢٥) مدرسة بنسبة ٦٥,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٣) مدرسة بنسبة ٣٤,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (١) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى مشاركة الأطراف المعينة بالعملية التعليمية في صياغة الرسالة، يتبين أن نسبة ٥٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٤٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتضح من ذلك قلة مشاركة المعلمين وأولياء الأمور والطلاب في صياغة رسالة المدرسة حيث تقع مسئولية صياغة رسالة المدرسة إلى مسئول وحدة التدريب والجودة بالمدرسة.

ومما سبق يمكن القول بأنه قد تم رصد وتوثيق هذا الواقع في تقارير المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، والتي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، وذلك من خلال فحص وثيقة الرؤية والرسالة، ملف الرؤية والرسالة، وجميع سجلات المدرسة والموقع الالكتروني للمدرسة، ومقابلات مع أولياء الأمور، ومجلس الأمناء، ومعلمين ومتعلمين وعاملين، وملاحظة الوسائل الإعلانية للرؤية في جميع أنحاء المبنى.

*** المجال الثاني: الحوكمة والقيادة:**

يبين الجدول التالي مدى تحقق/ عدم تحقق الجودة التعليمية الخاصة بمجال الحوكمة والقيادة في مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

جدول رقم (٢)

مدى تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال الحوكمة والقيادة في مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تشجع القيادة العاملين على التنمية المهنية المستدامة	٢٣	٦٠,٥	١٥	٣٩,٥	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
تدعم القيادة وحدة التدريب أو الجودة	٢٩	٧٦,٣	٩	٢٣,٧	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٦	٤٦,٢	٧	٥٣,٧

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تشجع القيادة المعلم على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في التعليم	٢٢	٥٧,٩	١٦	٤٢,١	٣	٣٣,٣	٦	٦٦,٧	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
تدعم القيادة بيئة التعلم المتمركزة حول المتعلم	٢٩	٧٦,٣	٩	٢٣,٧	٣	٣٣,٣	٦	٦٦,٧	٥	٣٨,٥	٨	٦١,٥
توفر القيادة نظام المتابعة تقدم المتعلمين	٢٨	٧٣,٧	١٠	٢٦,٣	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٧	٥٣,٨	٦	٤٦,٢
تطبق القيادة نظاماً لمتابعة أداء المعلمين وتقويمهم	٢٦	٦٨,٤	١٢	٣١,٦	٢	٢٢,٢	٧	٧٧,٨	٧	٥٣,٧	٦	٤٦,٢
تتبع القيادة أساليب الديمقراطية في إدارة المدرسة وصنع القرار	٢٢	٥٧,٩	١٦	٤٢,١	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٥	٣٨,٥	٨	٦١,٥
توظف القيادة القوانين واللوائح بما يحقق فاعلية المدرسة	٣٦	٩٤,٧	٢	٥,٣	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	١٢	٩٢,٣	١	٧,٧

من الجدول السابق والخاص بمدى تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال الحوكمة والقيادة في مدارس التعليم العام، والتي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣، يتبين أن:

*** مؤشر: تشجع القيادة العاملين على التنمية المهنية المستدامة:**

- عدد (٢٣) مدرسة بنسبة ٦٠,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٥) مدرسة بنسبة ٣٩,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها هذا المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها هذا المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسلة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٢)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتشجيع القيادة العاملين على التنمية المهنية المستدامة، يتبين أن نسبة ٥٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٥٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويرجع ذلك إلى قصور إدراك القيادة المدرسية لأهمية التنمية المهنية المستدامة للعاملين، ومحدودية إدراكها للدور الحيوي لوحدة التدريب والجودة، وما يترتب على ذلك من قلة توافر الكوادر البشرية، والموارد المالية لتنفيذ أنشطة وبرامج وحدة التدريب والجودة، وكذلك قلة الاهتمام بتوفير الحوافز لتشجيع العاملين بالوحدة والمتدربين على تطبيق نواتج التدريب.

*** مؤشر: تدعم القيادة وحدة التدريب والجودة:**

- عدد (٢٩) مدرسة بنسبة ٧٦,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٢٣,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسلة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٦) بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٢) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر ا لخاص بدعم القيادة وحدة التدريب والجودة، يتضح أن نسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على قصور قيادة المدرسة في تفعيل دور وحدة التدريب والجودة، حيث يتبين محدودية مهارات مسئول وحدة التدريب والجودة، ومحدودية إدراكه لمهام ومسئوليات الوحدة في تنفيذ أنشطة التطوير والتنمية المهنية للعاملين.

* مؤشر: تشجيع القيادة المعلم على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في التعليم:

- عدد (٢٢) مدرسة بنسبة ٥٧,٩% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٦) مدرسة بنسبة ٤٢,١% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٢)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بدور القيادة في تشجيع المعلم على استخدام التكنولوجيا في التعليم، يتبين أن نسبة ٤٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٥٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتضح من ذلك قصور القيادة المدرسية في تشجيع المعلم، ومتابعة استخدامه التكنولوجيا المتقدمة في التدريس، بالإضافة إلى محدودية توفير الأجهزة التكنولوجية داخل حجرات الدراسة، وكذلك قلة تنظيم دورات تدريبية للمعلمين لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة في التعليم، وندرة توفر نظام لاستخدام شبكة (الانترنت) لتسهيل التواصل بين المعلم والطلاب وأولياء الأمور.

ويمكن القول بأن هناك كثير من المدارس بها قاعات مجهزة تكنولوجيا، إلا أنه من النادر استخدامها، ويرجع ذلك إلى ضعف قدرات ومهارات كثير من المعلمين على استخدام هذه التكنولوجيا، وبالتالي فإن الطريقة التقليدية في التدريس هي الأكثر شيوعاً.

* مؤشر: تدعم القيادة بيئة التعلم المتمركزة حول المتعلم:

- عدد (٢٩) مدرسة بنسبة ٧٦,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٢٣,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر ، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٢) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى دعم القيادة بيئة التعلم المتمركز حول المتعلم، يتضح أن نسبة ٦١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٣٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك قلة اهتمام القيادة المدرسية بتوفير بيئة تعلم نشط متمركز حول المتعلم، وينتج عن ذلك قلة الاهتمام بمشاركة الطلاب في تخطيط وتصميم أنشطة تعليم غير تقليدية، تؤدي إلى إيجابية المتعلم في الموقف التعليمي.

* مؤشر: توفر القيادة نظام لمتابعة تقدم المتعلمين:

- عدد (٢٨) مدرسة بنسبة ٧٣,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٢٦,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة)، لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٢)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بإتاحة القيادة نظام لمتابعة تقدم المتعلمين يتضح أن نسبة ٦٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٣٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر. ويدل ذلك على إهمال القيادة المدرسية وضع إجراءات محددة ودورية لمتابعة تقدم الطلاب دراسياً، ويمكن تفسير ذلك بقلة وعي القيادة المدرسية بالأساليب المتعددة في

تقويم الطلاب، وعدم وجود نظام متطور لمتابعة أداء الطلاب المتفوقين والموهوبين، وذوي صعوبات التعلم، كذلك ضعف كفاءة القيادة المدرسية، والعاملين بالمدرسة على إعداد برامج تشخيصية وعلاجية وتنموية لهؤلاء الطلاب، بالإضافة إلى قلة توفر نظام فعال لإعلام أولياء الأمور بنتائج أبنائهم، ومدى تحقق الأهداف المتوقعة منهم.

* مؤشر: تطبق القيادة نظاماً لمتابعة أداء المعلمين وتقويمهم:

- عدد (٢٦) مدرسة بنسبة ٦٨,٤% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٢) مدرسة بنسبة ٣١,٦% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٢)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تطبيق القيادة نظاماً لمتابعة أداء المعلمين وتقويمهم، يتبين أن نسبة ٥٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٤١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على قلة إدراك القيادة لوضع آليات وقواعد محددة لتقويم الأداء الوظيفي للمعلمين، ويشير ذلك إلى قلة وجود معايير وأدوات ونظم تقويم لأداء المعلم، حيث يقتصر قياس وتقييم أداء المعلم على تقارير الكفاية السنوية، التي تغفل العديد من جوانب الأداء التدريسي للمعلم، كذلك لا تفرق بين الأداء المتميز والتقليدي للمعلم، بالإضافة إلى سرية هذه التقارير، وبالتالي لا يصاحب عملية تقويم الأداء تغذية مرتدة يستفيد منها المعلم في علاج أوجه القصور في أدائه التدريسي.

* مؤشر: تتبع القيادة أساليب الديمقراطية في إدارة المدرسة، وصنع القرار:

- عدد (٢٢) مدرسة بنسبة ٥٧,٩% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٦) مدرسة بنسبة ٤٢,١% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٢) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى استخدام القيادة أساليب الديمقراطية في إدارة المدرسة، وصنع القرار، يتضح أن نسبة ٥١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٤٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك قلة إدراك بعض القيادات المدرسية بأهمية العمل الجماعي والمشاركة في صنع واتخاذ القرار، وهذا يرجع من ناحية إلى ضعف كفاءتهم في ممارسة آليات صنع القرار، وإتباع الأساليب الديمقراطية في إدارة المدرسة، ومن ناحية أخرى قد يرجع ذلك إلى أن بعض القيادات يغلب عليهم النزعة الفردية في الأداء، مما أدى إلى إهمال مشاركة العاملين بالمدرسة، وأولياء الأمور في صنع واتخاذ القرار المدرسي، وكذلك لا تحرص القيادة على تفعيل لوائح وقرارات تشكيل مجلس الأمناء، كما لا توفر نظاماً لتلقي الشكاوي والمقترحات، والتعامل معها، وبالتالي لا تهتم القيادة المدرسية بتحقيق رضا العاملين والمعنيين بالأمر.

* مؤشر: توظف القيادة القوانين واللوائح بما يحقق فعالية المدرسة:

- عدد (٣٦) مدرسة بنسبة ٩٤,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٥,٣% من إجمالي عدد المدارس (المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (١٢) مدرسة بنسبة ٩٢,٣% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١) مدرسة بنسبة ٧,٧% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٢)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوظيف القيادة القوانين واللوائح بما يحقق فعالية المدرسة، يتبين أن نسبة ٩١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتضح من ذلك تمسك القيادة المدرسية بالجمود في تطبيق اللوائح والقوانين، وإهمالها الوضوح في تطبيق هذه اللوائح والقوانين، حيث لا توفر القيادة المدرسية نظام لإعلام العاملين في المدرسة باللوائح والقوانين المنظمة لعملهم بالمؤسسة التعليمية، كذلك لا توفر

القيادة المدرسية نظاماً واضحاً لتفويض السلطات، وتحديد المسئوليات طبقاً للاختصاصات، بالإضافة إلى قلة اهتمامها بكيفية تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان.

ومما سبق يمكن القول بأنه قد تم رصد وتوثيق هذا الواقع في تقارير المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، وذلك من خلال فحص: ملف القيادة والحوكمة، ومخاطر اجتماعات القيادة، صندوق وسجل دراسة المقترحات والشكاوى، وقواعد البيانات، سجلات الغياب، وسجلات وحدة التدريب والجودة وتوزيع المهام، وسجلات متابعة الموجهين ومشرفي الأقسام، وسجلات الأنشطة واللائحة التنفيذية للمدرسة، مقابلات مع القيادة، العاملين، مجلس الأمناء والمعلمين والمجتمع المحلي، وملاحظةأنشطة وحدة التدريب والجودة.

*** المجال الثالث: الموارد البشرية والمادية:**

يبين الجدول التالي رقم (٣) مدى تحقق/ عدم تحقق معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال الموارد البشرية والمادية في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

جدول رقم (٣)

مدى تحقق/ عدم تحقق معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال الموارد البشرية والمادية في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تطبق المؤسسة آليات تقييم كفاءة توظيف مواردها البشرية	٩	٢٣,٧	٢٩	٧٦,٣	١	١١,١	٨	٨٨,٩	١	٧,٧	١٢	٩٢,٣
يوجد بالمؤسسة خطط للتنمية المهنية والبشرية	٢١	٥٥,٣	١٧	٤٤,٧	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢
يتوافر بالمؤسسة المعامل المجهزة لتحقيق نواتج التعليم	٢٥	٦٥,٨	١٣	٣٤,٢	٦	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	٧	٥٣,٨	٦	٤٦,٢
يتوافر أماكن مجهزة لممارسة الأنشطة المختلفة	٣٤	٨٩,٥	٤	١٠,٥	٦	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢
يتوافر بالمؤسسة مكتبة مجهزة ومزودة بمصادر المعرفة	٣٧	٩٧,٤	١	٢,٦	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	١١	٨٤,٦	٢	١٥,٤
يتوافر بالمؤسسة البنية المعلوماتية	٣٥	٩٢,١	٣	٧,٩	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٦	٤٦,٢	٧	٥٣,٨
يتوافر الموارد المالية لتحقيق نواتج التعليم	٣١	٨١,٦	٧	١٨,٤	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٦	٤٦,٢	٧	٥٣,٨
توظيف الموارد المادية والمالية لدعم التعليم والتعلم	٢٩	٧٦,٣	٩	٢٣,٧	٢	٢٢,٢	٧	٧٧,٨	٢	١٥,٤	١١	٨٤,٦
توافر مبني مدرسي يستوفي المواصفات التربوية	٣٨	١٠٠	-	-	٣	٣٣,٣	٦	٦٦,٧	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
والهندسية												
توافر مبني مدرسي يستوفي مواصفات الأمن والسلامة	٣٨	١٠٠	-	-	٨	٨٨,٩	١	١١,١	٦	٤٦,٢	٧	٥٣,٨
يراعي في المبنى المدرسي متطلبات استيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة	٧	١٨,٤	٣١	٨١,٦	١	١١,١	٨	٨٨,٩	-	-	١٣	١٠٠

مما سبق ومن خلال الجدول السابق والخاص بمدى تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال الموارد البشرية والمادية في مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣ يتبين أن:

*** مؤشر: تطبق المؤسسة آليات تقييم كفاءة توظيف مواردها البشرية:**

- عدد (٩) مدرسة بنسبة ٢٣,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢٩) مدرسة بنسبة ٧٦,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١) مدرسة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٨٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١) مدرسة بنسبة ٧,٧% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٢) مدرسة بنسبة ٩٢,٣% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٣)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتطبيق المؤسسة آليات تقييم كفاءة توظيف مواردها البشرية، يتبين أن نسبة ١٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٨١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويرجع ذلك إلى قصور كثير من المدارس في تطبيق آليات تقييم كفاءة توظيف مواردها البشرية ويرجع ذلك إلى التداخل في اختصاصات العاملين بالمدرسة وذلك لقلة إدراك وقدرة القيادة المدرسية على تحديد وتوزيع الأدوار على العاملين، وبالتالي ينعكس ذلك على تنفيذ المسئوليات والمهام الوظيفية، ويدل ذلك على قلة الوعي بالتوصيف الوظيفي لكل تخصص في المدرسة، وأبعاد المهام والمسئوليات لكل فرد فيها. وخاصة مع الزيادة في عدد المعلمين والوكلاء في كل مدرسة.

*** مؤشر: يوجد بالمؤسسة خطط للتنمية المهنية والبشرية:**

- عدد (٢١) مدرسة بنين ٥٥,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٧) مدرسة بنسبة ٤٤,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٣) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بوجود خطط التنمية المهنية والبشرية بالمؤسسة التعليمية، يتضح أن نسبة ٤٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٥١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك محدودية وجود خطط مفعلة للتنمية المهنية للعاملين بالمدرسة، ويرجع ذلك إلى قلة وعي القيادة المدرسية بأبعاد هذا الدور وآليات تنفيذه، بالإضافة إلى تهميش دور وحدة التدريب والجودة، نتيجة ندرة الكوادر البشرية المدربة والقادرة على تنفيذ أنشطة الوحدة، حيث يقتصر دور وحدة التدريب والجودة على مجرد وضع تقارير نظرية عن برامجها التدريبية دون تنفيذها، ولذلك لا تحقق التنمية المهنية والبشرية للعاملين بالمدرسة.

*** مؤشر: يتوافر بالمؤسسة المعامل المجهزة لتحقيق نواتج التعلم:**

- عدد (٢٥) مدرسة بنسبة ٦٥,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٣) مدرسة بنسبة ٣٤,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدراس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٣)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوافر المعامل المجهزة لتحقيق نواتج التعليم يتبين أن نسبة ٦٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم تحقق فيها المؤشر، بينما ٣٦.٧% من إجمالي عدد المدارس لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك أنه على الرغم من توافر معامل بالمدارس إلا أنه يوجد قصور في التجهيزات، والمواد اللازمة لتفعيل تلك المعامل، أي محدودية توظيف هذه المعامل لممارسة التعلم النشط.
*** مؤشر: يتوافر أماكن مجهزة لممارسة الأنشطة المختلفة:**
- عدد (٣٤) مدرسة بنسبة ٨٩,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ١٠,٥% من إجمالي عدد المدارس المعتمدة لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٣)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوافر أماكن مجهزة لممارسة الأنشطة المختلفة، يتضح أن نسبة ٧٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر ومن ذلك يتبين أنه يتوافر بالعديد من المدارس حجرات مزودة بالأدوات اللازمة لممارسة الأنشطة وخاصة: حجرة مجال صناعي، وحجرة للاقتصاد المنزلي بالإضافة إلى حجرة للمجال الزراعي، وقد تبين أن معظم هذه الحجرات أنشأت بالمشاركة المجتمعية لدى كثير من المدارس، إلا أنه اتضح قلة كفاية ومناسبة الأماكن المخصصة لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية والعلمية والرياضية في معظم المدارس، وقد تبين أيضاً أنه على الرغم من توافر أماكن مناسبة ومميزة لدى بعض المدارس، إلا أنها لا تُستخدم.
*** مؤشر: يتوافر بالمؤسسة مكتبة مجهزة ومزودة بمصادر المعرفة.**
- عدد (٣٧) مدرسة بنسبة ٩٧,٤% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١) مدرسة بنسبة ٢,٦% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (١١) مدرسة بنسبة ٨٤,٦% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٣)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوافر مكتبة مجهزة ومزودة بمصادر المعرفة، يتبين أن نسبة ٩١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، وذلك لأن كثير من المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد، لديها مكتبة مزودة بمصادر المعرفة المتنوعة مثل تليفزيون والانترنت، والكتب الخاصة بالمرحلة التعليمية، إلا أن هناك صعوبات مثل: عدم مشاركة المعلمين والطلاب في اختيار المراجع، وصعوبة الحصول على المراجع من المكتبة، ومعظم المراجع لا تّحدث بصفة دورية، كذلك قلة ملاءمة أماكن الاطلاع بالمكتبة، بالإضافة إلى ضعف الكوادر المتخصصة والمشرفة على المكتبة في توفير برامج وأنشطة ومسابقات مناسبة للطلاب.
*** مؤشر: يتوافر البنية المعلوماتية:**
- عدد (٣٥) مدرسة بنسبة ٩٢,١% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٧,٩% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٣) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوافر البنية المعلوماتية، يتضح أن نسبة ٧٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٣,٣% من إجمالي عدد

المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك أن كثيراً من المدارس التي حصلت على الاعتماد يتوافر بها البنية المعلوماتية وقواعد البيانات، إلا أن هناك عديد من المدارس الأخرى، بها قصور في البنية المعلوماتية، وقلة توافر قواعد بيانات ومعلومات، ويمكن تفسير ذلك من ناحية بقلة وجود الكوادر المدربة على استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وبناء وتصميم قواعد البيانات والمعلومات، ومن ناحية أخرى ضعف مهارات وقدرات العاملين بالإدارة المدرسية على استخدام التكنولوجيا في مجالات الأداء المدرسي المختلفة، بالإضافة إلى قلة إدراكهم أهمية توافر البنية المعلوماتية، وقواعد البيانات في صناعة واتخاذ القرار.

* مؤشر: يتوافر بالمؤسسة الموارد المالية لتحقيق نواتج التعليم:

- عدد (٣١) مدرسة بنسبة ٨١,٦% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ١٨,٤% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٣)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوافر الموارد المالية لتحقيق نواتج التعلم، يتبين أن نسبة ٦٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٣١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ومن ذلك يمكن القول بأن بعض مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط، تتوافر لديها الموارد المالية لتحقيق نواتج التعليم، إلا أنه يتضح قصور كثير من المدارس في توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق نواتج التعليم، وبالتالي لا تهتم القيادة المدرسية بتنفيذ الأنشطة التعليمية والتربوية، وكذلك خطط التحسين المدرسي، وذلك لضعف قدرتها على توفير المصادر الكافية للموارد المالية.

* مؤشر: توظيف الموارد المادية والمالية لدعم التعليم والتعلم.

- عدد (٢٩) مدرسة بنسبة ٧٦,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٢٣,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٢) مدرسة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١١) مدرسة بنسبة ٨٤,٦% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٣) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوظيف الموارد المادية والمالية لدعم التعليم والتعلم، يتضح أن ٥٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٤٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على أن هناك عدد من مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، تقوم بتحديد احتياجاتها المالية في ضوء دراسة التقويم الذاتي، ومتطلبات خطط التحسين، إلا أنها لا توظف الميزانية بفاعلية وفقاً للاحتياجات، حيث لا يشترك العاملون، ومجلس الأمناء في تحديد بنود صرف الميزانية، ومراجعة التقرير الختامي للميزانية.

* مؤشر: توافر مبني مدرسي يستوفي المواصفات التربوية والهندسية:

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.
- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة)تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٣)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوافر مبنى مدرسي يستوفي المواصفات التربوية والهندسية، يتبين أن نسبة ٧٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على أن جميع المدارس التي حصلت على الاعتماد يتوافر بمبانيها المواصفات التربوية والهندسية، إلا أن هناك عديد من المدارس الأخرى لديها سوء حالة الأبنية التعليمية، ومحدودية استيفائها للمواصفات التربوية والهندسية، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع كثافة الفصول بالطلاب مع ضيق المساحة بالنسبة لعدد الطلاب، وقلة ملاءمة مساحات الملاعب، وأماكن الأنشطة بأنواعها المختلفة، مع عدد الطلاب، بالإضافة إلى قلة عدد حجرات المعلمين والأخصائيين، كذلك قلة عدد المرافق الصحية المخصصة للطلاب.

*** مؤشر: توافر مبنى مدرسي يستوفى مواصفات الأمن والسلامة.**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٨) مدرسة بنسبة ٨٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١) مدرسة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٣)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوافر مواصفات الأمن والسلامة، يتبين أن نسبة ٨٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتضح من ذلك أن جميع المدارس التي حصلت على الاعتماد بتوافر بمبانيها ومواصفات الأمن والسلامة، إلا أن هناك عديد من المدارس (المرجأة - غير المعتمدة) لديها قصور في الإمكانات اللازمة لتنفيذ برامج الأمن والسلامة، وكذلك قلة إدراك العاملين بالمدرسة بأهمية توافر خطط الأمن والسلامة، وندرة توافر برامج العاملين والمتعلمين على الأمن والسلامة بالإضافة إلى ندرة توافر قواعد بيانات للاتصال بأولياء الأمور في حالة الطوارئ.

*** مؤشر: يراعي في المبني المدرسي متطلبات استيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة.**

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ١٨,٤% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣١) مدرسة بنسبة ٨١,٦% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١) مدرسة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٨٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة)، لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١٣) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٣)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوافر متطلبات استيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة، يتبين عدم الاهتمام بتوفير الإمكانات والمتطلبات اللازمة لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يتبين أن بنسبة ١٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٨٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر.

ومما سبق يمكن القول بأنه قد تم رصد وتوثيق هذا الواقع في تقارير المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، والتي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، وذلك من خلال فحص: قوائم حصر الموارد البشرية والمادية، قاعدة بيانات العاملين بالمؤسسة خطة تحقيق الأمن والسلامة، سجلات وحدة التدريب والجودة، سجل تكليفات مدير المدرسة، سجلات التوريدات والصيانة الدورية، السجلات المالية، سجلات المعامل، سجل العهدة، مقابلات مع القيادة المدرسية والمعلمين، والطلاب، ومشرفي الأنشطة، الأخصائيين، مسئول وحدة التدريب والجودة. وملاحظة مكونات المبني المدرسي، تجهيزات المعامل، حجرات الأنشطة، وسائل الأمن والسلامة.

*** <u>المجال الرابع المشاركة المجتمعية:</u>**

يبين الجدول التالي رقم (٤) مدى تحقق/ عدم تحقق معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المشاركة المجتمعية، في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

جدول رقم (٤)

تحقق/ عدم تحقق معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المشاركة المجتمعية، في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
- تنفذ المؤسسة آليات التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية	٣٣	٨٦,٨	٥	١٣,٢	٦	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	٩	٦٩,٢	٤	٣٠,٨
تعلن المؤسسة عن الانجازات المشتركة بينها	٢٧	٧١,١	١١	٢٨,٩	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,١٠

وبين المجتمع المحلي											
تشرك المؤسسة الأسرة والمجتمع المحلي في تطوير العملية التعليمية	٢٢	٥٨	١٦	٤٢	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢
توظف المؤسسة إمكاناتها المتاحة لخدمة المجتمع المحلي	٣٢	٨٤,٢	٦	١٥,٨	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
توجد آليات لتقييم مردود المشاركة المجتمعية على العملية التعليمية	٣	٨	٣٥	٩٢	١	١١,١	٨	٨٨,٩	-	-	١٣	١٠٠

مما سبق ومن خلال الجدول السابق والخاص بمدى تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣ يتبين أن:

*** مؤشر: تنفذ المؤسسة آليات التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية:**

- عدد (٣٣) مدرسة بنسبة ٨٦,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ١٣,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٤)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتطبيق وتنفيذ المؤسسة آليات للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية، يتبين أن نسبة ٨٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على أن بعض مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط، تنفذ آليات للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية وذلك عن طريق اللافتات والاجتماعات. إلا أنه يتضح إهمال كثير من القيادات المدرسية للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية، وتحفيز جهود المجتمع المحيط بالمدرسة للمشاركة في تخطيط وتنفيذ خطط التحسين مما أدى إلى عدم الاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات، أو الإعلان عن جهود وانجازات المدرسة بإصدار نشرات وملصقات في المجتمع المحيط بالمدرسة.

*** مؤشر: تعلن المؤسسة عن الانجازات المشتركة بينها، وبين المجتمع المحلي:**

- عدد (٢٧) مدرسة بنين ٧١,١% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١١) مدرسة بنسبة ٢٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٤) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بإعلان المؤسسة عن الإنجازات المشتركة بينها وبين المجتمع المحلي، يتضح أن نسبة ٥٦,٧٤٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٤٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك محدودية الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وبالتالي تفقد المدرسة دورها الثقافي والتنويري في المجتمع المحيط بالمدرسة، ويرجع ذلك إلى ضعف إقبال مؤسسات المجتمع المدني نحو مشاركة المدرسة، وبالتالي أدى ذلك إلى إهمال المدرسة لتفعيل قنوات الاتصال مع المجتمع المحلي، وعدم إصدارها نشرات دورية عن إنجازاتها التعليمية والثقافية، وبالتالي عدم اهتمامها باستطلاع آراء المجتمع المحلي عن مدى تحقيقها لأصدافها.

*** مؤشر: تشرك المؤسسة الأسرة والمجتمع المحلي في تطوير العملية التعليمية:**

- عدد (٢٢) مدرسة بنسبة ٥٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٦) مدرسة بنسبة ٤٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدراس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٤)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمشاركة المؤسسة الأسرة والمجتمع المحلي في تطوير العملية التعليمية، يتبين أن نسبة ٥١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٤٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، وبذلك يتضح ضعف مشاركة أولياء الأمور ومجلس الأمناء والمجتمع المحلي في تحقيق وتطوير العملية التعليمية، وقد يرجع ذلك إلى قلة اقتناع القيادات التعليمية والإدارة المدرسية بأهمية المشاركة المجتمعية في تنفيذ وتطوير العملية التعليمية، وبالتالي لا يوجد آليات لإدارة ومتابعة تنفيذ خطة المشاركة المجتمعية.

*** مؤشر: توظف المؤسسة إمكاناتها المتاحة لخدمة المجتمع المحلي:**

- عدد (٣٢) مدرسة بنسبة ٨٤,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ١٥,٨% من إجمالي عدد المدارس المعتمدة لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٤)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بتوظيف المؤسسة إمكاناتها المتاحة لخدمة المجتمع المحلي، يتضح أن نسبة ٦٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٣٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر ومن ذلك يتبين محدودية إتاحة الإمكانات المادية للمدارس مثل قلة استخدام الملاعب والمكتبات في إقامة أنشطة لخدمة المجتمع المحلي، كذلك قلة مشاركة العاملين بتلك المدارس في برامج التوعية الصحية للمجتمع، كما يتبين قصور عديد من المدارس في إتاحة دورات لتدريب أفراد المجتمع المحلي على استخدام الكمبيوتر، كذلك لا تشارك بإمكاناتها البشرية والمادية في برامج محو الأمية، ومن هنا يتبين ضعف مساهمة المؤسسات التعليمية في خدمة المجتمع المحلي، وانفصالها عن الصعوبات والمشكلات التي تواجهه.

*** مؤشر: توجد آليات لتقييم مردود المشاركة المجتمعية على العملية التعليمية:**

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣٥) مدرسة بنسبة ٩٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١) مدرسة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٨٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١٣) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٤)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بوجود آليات لتقييم مردود المشاركة المجتمعية على العملية التعليمية ، يتبين أن نسبة ٦.٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق فيها المؤشر، بينما نسبة ٩٣٠٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على افتقاد المؤسسات التعليمية لاستخدام أدوات وآليات لتقييم مردود المشاركة المجتمعية على العملية التعليمية، فتلك المؤسسات لا تقوم بتشكيل فرق متابعة لخطط التحسين المؤسسي من المجتمع المدرسي وأولياء الأمور ومجلس الأمناء والمجتمع المحلي، وكذلك لا يوجد آليات واضحة ومحددة لتقييم مدى تحقيق أهداف تلك المؤسسات.

ومما سبق يمكن القول بأنه قد تم رصد وتوثيق هذا الواقع في تقارير المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، والتي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، وذلك من خلال فحص: محاضر اجتماعات المجتمع المدرسي مع مجلس الأمناء وأولياء الأمور، وقائمة المشاركين من المجتمع المحلي في تطوير العملية التعليمية، مقابلات مع القيادة المدرسية، والعاملين، ومجلس الأمناء، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي. مع ملاحظة إعلانات وملصقات داخل المؤسسة وخارجها للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية.

*** المجال الخامسضمان الجودة والمساءلة:**

جدول (٥)

تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال ضمان الجودة والمساءلة في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تضع المؤسسة نظاماً داخلياً لضمان الجودة	٣٨	١٠٠	-	-	٨	٨٨,٩	١	١١,١	١١	٨٤,٦	٢	١٥,٤
تضع المؤسسة نظاماً دورياً للتقييم الذاتي في ضوء المعايير	٣٨	١٠٠	-	-	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	١١	٨٤,٦	٢	١٥,٤
تضع المؤسسة خطة للتحسين في ضوء نتائج التقييم الذاتي	٣٨	١٠٠	-	-	٦	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	٧	٥٣,٨	٦	٤٦,٢
تستفيد المؤسسة من نتائج تقويم الجهات المختلفة	٢٥	٦٥,٨	١٣	٣٤,٢	٢	،٢٢	٧	٧٧,٨	٢	١٥,٤	١١	٨٤,٦
تقوم وحدة التدريب والجودة بتفعيل نظم وممارسات ضمان الجودة والتدريب	٢٢	٥٧,٩	١٦	٤٢,١	٢	٢٢,٢	٧	٧٧,٨	٢	١٥,٤	١١	٨٤,٦
تضع وحدة التدريب والجودة خططاً وبرامج واضحة ومفعلة لمتابعة عمليات التقييم الذاتي والتحسين المستمر	٢١	٥٥,٣	١٧	٤٤,٧	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
تتبع الوحدة نظاماً ذاتياً لتقييم مردود برامجها على العملية التعليمية	٩	٢٣,٧	٢٩	٧٦,٣	٢	٢٢,٢	٧	٧٧,٨	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
توفر المؤسسة قواعد للمساءلة والمحاسبية لكافة أشكال الأداء	١٧	٤٤,٧	٢١	٥٥,٣	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٦	٤٦,٢	٧	٥٣,٨

مما سبق ومن خلال الجدول السابق والخاص بمدى تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال ضمان الجودة والمساءلة في مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣ يتبين أن:

*** مؤشر: تضع المؤسسة نظاماً داخلياً لضمان الجودة:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٨) مدرسة بنسبة ٨٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١) مدرسة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١١) مدرسة بنسبة ٨٤,٦% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٥)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بوجود نظاماً داخلياً تضعه المؤسسة لضمان الجودة، يتضح أن كثيراً من مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط تضع نظاماً داخلياً لضمان الجودة، حيث توفر برامج واضحة ومعلنة للتدريب على نظم الجودة، كذلك تتيح عديداً من الاجتماعات لمناقشة أعمال فرق الجودة، وأعمال فرق التقويم الذاتي للمدرسة إلا أنه يتبين أيضاً من الجدول السابق رقم (٥) أن هناك بعض المدارس الأخرى التي تعاني إهمال القيادة المدرسة تأسيس نظام داخلي فعال لضمان الجودة، وذلك لقلة الوعي بنظم وآليات ضمان الجودة، حيث لا توفر تلك المؤسسات برامج تدريبية متخصصة عن نظم الجودة.

*** مؤشر: تضع المؤسسة نظاماً دورياً للتقييم الذاتي في ضوء المعايير:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنين ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١١) مدرسة بنسبة ٨٤,٦% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٥) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بوجود نظاماً دورياً تضعه المؤسسة للتقييم الذاتي في ضوء المعايير، يتبين أن عديد من مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط تضع نظاماً دورياً للتقييم الذاتي في ضوء معايير ضمان الجودة، حيث تقوم بإجراء عمليات التقييم الذاتي باستخدام أدوات متنوعة، مثل: فحص الوثائق، وبطاقات الملاحظة، واستمارات المقابلة، وذلك لجمع وتحليل البيانات الكمية والكيفية التي تساعد في دراسة التقييم الذاتي، إلا أنه يتضح أيضاً من الجدول السابق رقم (٥) أن هناك بعض المدارس الأخرى التي تعاني من محدودية أدوات التقييم الذاتي، ولا تحقق هذا التقييم في ضوء المعايير القياسية، ويدل هذا قلة الوعي بكيفية الإجراءات والخطوات والأدوات المطلوبة للتقييم الذاتي للمؤسسة، كما يقتصر التقييم الذاتي لديهم على مجرد إعداد تقرير بالعجز والزيادة في هيئة التدريس والوسائل التعليمية، والأدوات المعملية.

*** مؤشر: تضع المؤسسة خطة للتحسين في ضوء نتائج التقييم الذاتي:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدراس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٥)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بوجود خطة للتحسين تضعها المؤسسة في ضوء نتائج التقييم الذاتي، يتبين أن بعض مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط بنسبة ٨٥% يقوم فريق ضمان الجودة بها بصياغة خطط للتحسين في ضوء نتائج دراسة التقييم الذاتي، إلا أنه تبين أيضاً من الجدول السابق رقم (٥) أن هناك بعض المدارس الأخرى بنسبة ١٥% بها قصور في وضع خطط لتحسين الأداء المدرسي، ويرجع ذلك إلى قلة وعي المجتمع المدرسي بعناصر الخطة التعليمية للتحسين وكيفية إعدادها، وشروطها، كذلك يرجع إلى قلة إدراكهم بأهمية مشاركتهم في هذه المهام، بل يقتصر هذا الدور على عاتق الفريق المسئول عن وحدة التدريب والجودة بالمدرسة.

*** مؤشر: تستفيد المؤسسة من نتائج تقويم الجهات المختلفة:**

- عدد (٢٥) مدرسة بنسبة ٦٥,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٣) مدرسة بنسبة ٣٤,٢% من إجمالي عدد المدارس المعتمدة لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٢) مدرسة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١١) مدرسة بنسبة ٨٤,٦% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٥)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى استفادة المؤسسة من نتائج تقويم الجهات المختلفة، يتضح قلة الاستفادة من تقارير لجان المتابعة والتقييمات الخارجية، كذلك محدودية إشراك مجلس الأمناء

وأولياء الأمور في المتابعة والتقويم، وقلة مناقشة نتائج التقويم الذاتي معهم. وقد يرجع ذلك إلى أن معظم التقارير الصادرة عن لجان المتابعة الخارجية، والتوجيه الفني روتينية، وتعاد بنفس الأسلوب في كل زيارة.

* مؤشر: تقوم وحدة التدريب والجودة بتفعيل نظم وممارسات ضمان الجودة والتدريب:

- عدد (٢٢) مدرسة بنسبة ٥٧,٩% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٦) مدرسة بنسبة ٤٢,١% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٢) مدرسة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١١) مدرسة بنسبة ٨٤,٦% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٥)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تفعيل نظم وممارسات ضمان الجودة والتدريب، يتبين ضعف قدرة الفرق بوحدة التدريب والجودة على تفعيل نظم وممارسات ضمان الجودة بالمدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، ويرجع ذلك إلى محدودية تقديم الدعم لتفعيل برامج وممارسات ضمان الجودة من قبل القائمين بالعمل في هذه الوحدات، بالإضافة إلى قلة وجود برامج واضحة ومعلنة للتدريب على نظم الجودة.

* مؤشر: تضع وحدة التدريب والجودة خطط وبرامج واضحة ومفعلة لمتابعة عمليات التقييم الذاتي والتحسين المستمر:

- عدد (٢١) مدرسة بنسبة ٥٥,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٧) مدرسة بنسبة ٤٤,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٥) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بدور وحدة التدريب والجودة في وضع خطط وبرامج واضحة ومفعلة لمتابعة عمليات التقييم الذاتي والتحسين المستمر يتبين قصور وحدة التدريب والجودة بمدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد في وضع خطط وبرامج واضحة ومفعلة لمتابعة عمليات التقييم الذاتي والتحسين المستمر، ويرجع ذلك إلى قلة وعي العاملين بوحدات التدريب والجودة بكيفية إعداد خطط المتابعة وآليات تنفيذها، كذلك قلة توفر أدوات لجمع وتحليل البيانات، بالإضافة إلى قلة مشاركة الطلاب وأولياء الأمور في تنفيذ ومتابعة خطط التقويم الذاتي، ولذا فإن عملية تخطيط ومتابعة تنفيذ دراسة التقويم الذاتي تتم بطريقة عشوائية.

* مؤشر: تتبع وحدة التدريب والجودة نظاماً ذاتياً لتقييم مردود برامجها على العملية التعليمية:

- عدد (٩) مدرسة بنسبة ٢٣,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢٩) مدرسة بنسبة ٧٦,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٥)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بدور وحدة التدريب والجودة في اتباع نظاماً ذاتياً لتقييم مردود برامجها على العملية التعليمية يتضح: محدودية وحدة التدريب والجودة، بمدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، إتباع نظاماً ذاتياً لتقييم مردود برامجها على العملية التعليمية، حيث يقتصر دور الوحدة على إعداد تقرير تدريبي يسلم للإدارة دورياً، وكذلك قلة مشاركة الوحدة للطلاب، وأولياء الأمور في تخطيط وتنفيذ وتقييم تلك البرامج.

* مؤشر: توفر المؤسسة قواعد للمساءلة والمحاسبية لكافة أشكال الأداء:

- عدد (١٧) مدرسة بنسبة ٤٤,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢١) مدرسة بنسبة ٥٥,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٥) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى توفر المؤسسة قواعد للمساءلة والمحاسبية لكافة أشكال الأداء لدى المؤسسة، يتبين قصور في وضع قواعد للمحاسبية على كافة أشكال الأداء وتطبيقها في ضوء نتائج المتابعة والتقويم، حيث يتضح عمومية وأدوات ونظم تقويم الأداء، كذلك قلة إدراك المسئولين بالمؤسسات التعليمية بأهمية نظم المساءلة والمحاسبية في تحسين الأداء، وإهمال مشاركة المعلمين وأولياء الأمور ومجلس الأمناء في وضع قواعد للمساءلة والمحاسبية، وكذلك التهاون في محاسبة الأداء السلبي.

ومما سبق يمكن القول بأنه قد تم رصد وتوثيق هذا الواقع في تقارير المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، والتي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، وذلك من خلال فحص: قائمة تشكيل فريق ضمان الجودة، خطة دراسة التقييم الذاتي، أدوات التقييم الذاتي، خطط التحسين، سجلات وحدة التدريب، مقابلات مع القيادة،والعاملين ومسئول وحدة التدريب والجودة، وممثلي مجلس الأمناء.

ثانياً: الفاعلية التعليمية

*** المجال السادس:المتعلم:**

جدول رقم (٦)

تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المتعلم في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في اللغة العربية	٣٢	٨٤,٢	٦	١٥,٨	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢
يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في اللغة الأجنبية	٣٣	٨٦,٨	٥	١٣,٢	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	٥	٣٨,٥	٨	٦١,٥
يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في الرياضيات	٣٠	٧٨,٩	٨	٢١,١	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في العلوم	٣٣	٨٦,٨	٥	١٣,٢	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢
يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في العلوم الاجتماعية	٣٨	١٠٠	-	-	٨	٨٨,٩	١	١١,١	٨	٦١,٥	٥	٣٨,٥
يمارس المتعلم مهارات التفكير العليا	٢٦	٦٨,٤	١٢	٣١,٦	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
يمارس المتعلم مهارات السلامة العامة والأمان والتعامل مع الأزمات	٣٨	١٠٠	-	-	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢
يتبع المتعلم طرق التغذية والعادات الصحية السليمة	٣٨	١٠٠	-	-	٩	١٠٠	-	-	٩	٦٩,٢	٤	٣٠,٨

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
يمتلك المتعلم التعامل والحفاظ على البيئة	٣٨	١٠٠	-	-	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	٦	٤٦,٢	٧	٥٣,٨
يتقن المتعلم أساسيات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال	٣٢	٨٤,٢	٦	١٥,٨	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
يمارس المتعلم مهارات اجتماعية سليمة مع الآخرين	٣٨	١٠٠	-	-	٨	٨٨,٩	١	١١,١	٧	٥٣,٨	٦	٤٦,٢
يمارس المتعلم الأنشطة المختلفة	٣٨	١٠٠	-	-	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	٧	٥٣,٨	٦	٤٦,٢
يلتزم المتعلم بالقيم وبحقوقه وواجباته	٣٨	١٠٠	-	-	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	٧	٥٣,٨	٦	٤٦,٢

مما سبق ومن خلال الجدول رقم (٦) والخاص بمدى تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المتعلم في مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط يتبين أن:

*** مؤشر: يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في اللغة العربية:**

- عدد (٣٢) مدرسة بنسبة ٨٤,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ١٥,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في اللغة العربية، يتضح أن نسبة ٦٨,٣% من إجمالي المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد يصل فيها مستوى المتعلم في القراءة والكتابة والتحدث نسبة ٦٥%-٧٢% فقط ويرجع ذلك إلى انخفاض قدرة المتعلم على تطبيق المهارات والمفاهيم اللغوية في التواصل الشفوي في المواقف الحياتية، وكذلك ضعف قدرة المتعلم على التعبير والإبداع الكتابي، وذلك لقلة اهتمام لمعلم بتنمية هذه المهارات أثناء العملية التعليمية، إذ يقتصر دور المعلم على الاهتمام بالحفظ والتلقين لدى الطلاب.

*** مؤشر: يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في اللغة الأجنبية:**

- عدد (٣٣) مدرسة بنين ٨٦,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ١٣,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تحقق يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في اللغة الأجنبية، يتبين أن نسبة ٧٥% من إجمالي المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد يصل فيها مستوى المتعلم في القراءة والكتابة والتحدي والتعبير نسبة ٦٦%-٧٠% فقط، ويرجع ذلك إلى محدودية فهم المتعلم للنصوص

المسموعة فهماً صحيحاً وقلة تعبيره عن أفكاره كتابة وشفاهية باللغة الأجنبية، ويدل ذلك على انخفاض مستوى إتقان المتعلم لمهارة الاستماع والتحدث باللغة الأجنبية.

* مؤشر: يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في الرياضيات:

- عدد (٣٠) مدرسة بنسبة ٧٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٢١,١% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدراس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في الرياضيات، يتبين أن نسبة ٦١,٧% من إجمالي المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد يصل فيها مستوى المتعلم في الرياضيات نسبة ٦٥%-٦٨% فقط، ويرجع ذلك إلى ضعف استخدام المتعلم للعمليات الرياضية مع محدودية استخدامه لغة الرياضيات في حل المشكلات الحياتية، أي محدودية قدرة المتعلم في جمع بيانات يتوصل بها إلى استنتاجات، وقلة اتساق أدائه مع نواتج التعلم المستهدفة من الرياضيات.

* مؤشر: يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في العلوم:

- عدد (٣٣) مدرسة بنسبة ٨٦,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ١٣,٢% من إجمالي عدد المدارس المعتمدة لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في العلوم، يتبين أن نسبة ٦٨,٣% من إجمالي عدد المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد يصل فيها مستوى المتعلم في العلوم نسبة ٦٥%- ٦٨% فقط، ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة الطالب على تطبيق المعارف والمهارات الأساسية للعلوم في تحليل وتفسير البيانات وإجراء التجارب، وكذلك محدودية قدرته على تحليل وتفسير المفاهيم العلمية والظواهر الطبيعية في البيئة، ويدل ذلك على أن نظام التقويم لا يقيس المهارات والقدرات العلمية لدى الطالب، وإنما يقتصر على الجانب المعرفي فقط.

* مؤشر: يحقق المتعلم نواتج التعليم المستهدفة في العلوم الاجتماعية:

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٨) مدرسة بنسبة ٨٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١) مدرسة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة في العلوم الاجتماعية، يتبين أن نسبة ٩٠% من إجمالي عدد المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١٠% من إجمالي عدد المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويرجع ذلك للقصور في تدريب الطالب على توظيف المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية لفهم وتفسير القضايا المعاصرة..

* مؤشر: يمارس المتعلم مهارات التفكير العليا:

- عدد (٢٦) مدرسة بنسبة ٦٨,٤% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٢) مدرسة بنسبة ٣١,٦% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى ممارسة المتعلم لمهارات التفكير العليا، يتضح أن نسبة ٥٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٤٥% من

إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على ضعف توظيف المتعلم لمصادر المعرفة المناسبة ومحدودية ممارسته لحل مشكلات تعليمية مختلفة، ويرجع ذلك إلى تركيز المدرسة والطالب والأسرة فقط على الجانب المعرفي والحفظ، وبالتالي إهمال الجوانب الأخرى من تنمية المهارات والخبرات والقدرات الابتكارية لدى الطالب، والتي تمكنهم من حل المشكلات التعليمية، وكذلك التعامل مع المواقف الحياتية المختلفة.

*** مؤشر: يمارس المتعلم مهارات السلامة العامة والأمان والتعامل مع الأزمات:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى ممارسة المتعلم لمهارات السلامة العامة والأمان والتعامل مع الأزمات، يتبين أن نسبة ٨١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، وعلى ذلك يتبين أن هناك عديد من المدارس يراعي المتعلم تعليمات الأمن والسلامة عند استخدام الأجهزة والأدوات، كذلك ينفذ المتعلم تعليمات الأمن والسلامة أثناء التحرك داخل الفصل والمدرسة، إلا أنه يوجد قصور وإهمال بعض المدارس في تخطيط وتنفيذ برامج لتدريب الطلاب على هذه المهارات.

*** مؤشر: يتبع المتعلم طرق التغذية والعادات الصحية السليمة:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٩) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر.

- عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى ممارسة المتعلم لطرق التغذية والعادات الصحية السليمة، يتضح أن ٩٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، من خلال ممارسة وإتباع المتعلم للعادات الصحية والغذائية السليمة للحفاظ على صحته، بينما نسبة ٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويرجع ذلك إلى قصور تلك المدارس في إقامة الندوات والزيارات التي تعمل على توعية الطلاب بالعادات السليمة في التغذية، والصحة العامة.

*** مؤشر: يمتلك المتعلم مهارات التعامل والحفاظ على البيئة:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة)تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى ممارسة المتعلم مهارات التعامل والحفاظ على البيئة، يتبين أن نسبة ٨٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويرجع ذلك إلى محدودية مشاركة المتعلم في أنشطة تخدم المؤسسة التعليمية، والبيئة المحيطة، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بعقد ندوات للطلاب تنمي لديهم اتجاهات إيجابية نحو البيئة بنشر الوعي البيئي داخل المدرسة والمجتمع المحلي المحيط بها.

*** مؤشر: يتقن المتعلم أساسيات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال:**

- عدد (٣٢) مدرسة بنسبة ٨٤,٢% من إجمالي عد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ١٥,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى اتقان المتعلم أساسيات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يتبين أن نسبة ٦٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق

المؤشر، بينما نسبة ٣٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك أن المعلم نفسه يفتقد هذه المهارات، وبالتالي لا يستطيع تنميتها لدى طلاب، وذلك لاعتقاده بأن إكساب الطلاب هذه المهارات ليس من ضمن أهداف المقرر الدراسي، بالإضافة إلى أنها لا تؤثر على مستوى أداء الطالب وتحصيله.

*** مؤشر: يمارس المتعلم مهارات اجتماعية سليمة مع الآخرين:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٨) مدرسة بنسبة ٨٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١) مدرسة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة)، لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق فيها المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى ممارسة المتعلم مهارات اجتماعية سليمة مع الآخرين، يتبين أن نسبة ٨٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر. ويدل ذلك على قصور المدرسة في تنمية هذه المهارات لدى الطلاب من خلال تدريبهم على العمل الفريقي الذي ينمي فيهم قيم التعاون والتعامل مع الآخر، واحترام الاختلاف في الرأي وتقبل الرأي الآخر.

*** مؤشر: يمارس المتعلم الأنشطة المختلفة:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة)، لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق فيها المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى ممارسة المتعلم الأنشطة المختلفة ، يتبين أن نسبة ٨٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر. ويدل ذلك على محدودية تفعيل الأنشطة الإثرائية والأبحاث العلمية التي تدعم المنهج المدرسي. بالإضافة إلى ضعف إقبال الطلاب على المشاركة الإيجابية في الأنشطة اللاصفية، وذلك لأن تلك الأنشطة لا تهتم باحتياجات الطلاب ورغباتهم، ولا تشرك الطلاب في تخطيط وتصميم هذه الأنشطة.

*** مؤشر: يلتزم المتعلم بالقيم وبحقوقه وواجباته:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة)، لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق فيها المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٦)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى التزام المتعلم بالقيم وبحقوقه وواجباته، يتبين أن نسبة ٨٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر. ويدل ذلك على محدودية حرص المتعلم على حقوقه وأداء واجباته، وكذلك الاضطراب في القيم نتيجة للعديد من التحديات المحلية والعالمية التي تواجه المجتمع المصري.

ومما سبق يمكن القول بأنه قد تم رصد وتوثيق هذا الواقع في تقارير المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، والتي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، وذلك من خلال فحص: نتائج الاختبارات التحصيلية ونسب النجاح للمواد الدراسية، وأدوات التقويم، وسجلات التوعية الصحية، وسجلات الأنشطة المصاحبة للمادة الدراسية، وسجلات الأنشطة الأخرى، وسجلات الاشتراك في المناسبات الاجتماعية، وكذلك تم التعرف على تلك الواقع من خلال ملاحظة: الفصول، والمعامل، وحجرات الأنشطة ومناهل المعرفة، والمتعلمين داخل الفصل وأثناء الفسحة، كذلك من خلال مقابلات مع المتعلمين والمعلمين، والقيادات الإدارية، وأولياء الأمور، والأخصائيين.

*** المجال السابع:المعلم:**

جدول رقم (٧)

تحقق/ عدم تحقق معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المعلم، في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
يخطط المعلم للتدريس في ضوء نواتج التعلم المستهدفة	٣٨	١٠٠	-	-	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	٧	٥٣,٨	٦	٤٦,٢
يستخدم المعلم استراتيجيات التعليم والتعلم المتمركز حول المتعلم	٣٢	٨٤,٢	٦	١٥,٨	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
يتمكن المعلم من جوانب التعليم: المعرفية، المهارية، الوجدانية	٣٤	٨٩,٥	٤	١٠,٥	٦	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	٥	٣٨,٥	٨	٦١,٥
يدير المعلم وقت التعلم بكفاءة	٣٧	٩٧,٤	١	٢,٦	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	٨	٦١,٥	٥	٣٨,٥
يستخدم المعلم الإمكانات المادية المتاحة لتفعيل العملية التعليمية	٣٤	٨٩,٥	٤	١٠,٥	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
يستخدم المعلم أنشطة تربوية إثرائية تحقق نواتج التعلم	٣٤	٨٩,٥	٤	١٠,٥	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
يستخدم المعلم أساليب متنوعة لتقويم نواتج التعلم	٢٩	٧٦,٣	٩	٢٣,٧	٣	٣٣,٣	٦	٦٦,٧	٢	١٥,٤	١١	٨٤,٦
يستفيد المعلم من نتائج التقويم في تقديم التغذية الراجعة المناسبة	١٩	٥٠	١٩	٥٠	١	١١,١	٨	٨٨,٩	١	٧,٧	١٢	٩٢,٣
يراعي المعلم المساواة والشفافية والتسامح مع جميع المتعلمين	٣٢	٨٤,٢	٦	١٥,٨	٦	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	٥	٣٨,٥	٨	٦١,٥
يحرص المعلم على تنمية ذاته مهنياً	٣٢	٨٤,٢	٦	١٥,٨	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٥	٣٨,٥	٨	٦١,٥

مما سبق ومن خلال الجدول السابق والخاص بمدى تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المعلم في مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣ يتبين أن:

*** مؤشر: يخطط المعلم للتدريس في ضوء نواتج التعلم المستهدفة:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.
- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٧)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى اهتمام المعلم بالتخطيط للتدريس في ضوء نواتج التعلم المستهدفة، يتبين أن نسبة ٨٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على قصور المعلم في التعرف على نواتج التعلم المستهدفة عند التخطيط للدرس، ويقتصر تحضير المعلم للدرس على سرد مرتب للحقائق والمفاهيم العلمية، بصورة تقليدية، لا تهتم بتنمية المهارات المختلفة لدى المتعلم.
*** مؤشر: يستخدم المعلم استراتيجيات التعليم والتعلم المتمركز حول المتعلم:**
- عدد (٣٢) مدرسة بنين ٨٤,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ١٥,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٧) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى استخدام المعلم استراتيجيات التعليم والتعلم المتمركز حول المتعلم ، يتضح أن نسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك قصور معرفة المعلم بأساليب وطرق التعليم والتعلم، بالإضافة إلى محدودية كفاءته في تصميم مواقف وأنشطة تعليمية تنمي المهارات المختلفة لدى الطلاب.
*** مؤشر: يتمكن المعلم من جوانب التعلم: المعرفية - المهارية - الوجدانية:**
- عدد (٣٤) مدرسة بنسبة ٨٩,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ١٠,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدراس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٧)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تمكن المعلم من جوانب التعلم: المعرفية - المهارية - الوجدانية يتبين أن نسبة ٧٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على اهتمام المعلم بالجانب المعرفي فقط، وإهمال الجوانب المهارية والوجدانية، مما يؤدي إلى ضعف مستوى مهارات المتعلم، كذلك قصور استخدام المعلم استراتيجيات تعليم وتعلم تحقق نواتج التعلم المستهدفة، بالإضافة إلى محدودية ربط المعلم بين المادة العلمية لتخصصه، ومشكلات المجتمع، وتلبية احتياجاته.

*** مؤشر: يدير المعلم وقت التعلم بكفاءة:**
- عدد (٣٧) مدرسة بنسبة ٩٧,٤% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١) مدرسة بنسبة ٢,٦% من إجمالي عدد المدارس المعتمدة لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٧)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى إدارة المعلم وقت التعلم بكفاءة ، يتضح أن نسبة ٨٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١٣,٣% من

إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، مما يدل على ضعف قدرة بعض المعلمين على الاستفادة من وقت التدريس في تحقيق الأهداف التعليمية، وممارسة الأنشطة التعليمية، وفقاً للخطة الدراسية المطلوبة.

*** مؤشر: يستخدم المعلم الإمكانات المادية المتاحة لتفعيل العملية التعليمية:**

- عدد (٣٤) مدرسة بنسبة ٨٩,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ١٠,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٧)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى استخدام المعلم الإمكانات المادية المتاحة لتفعيل العملية التعليمية ، يتبين أن نسبة ٧٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٣٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على القصور في توفير فرص كافية للمتعلم في استخدام الأدوات والتجهيزات المتاحة بالمدرسة، بالإضافة إلى محدودية استخدام المعلم للتكنولوجيا التعليمية في أثناء العملية التعليمية.

*** مؤشر: يستخدم المعلم أنشطة تربوية إثرائية تحقق نواتج التعلم:**

- عدد (٣٤) مدرسة بنسبة ٨٩,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ١٠,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٧) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى استخدام المعلم أنشطة تربوية إثرائية تحقق نواتج التعلم ، يتضح أن نسبة ٦٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٣١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على قلة اهتمام المعلم بتصميم واستخدام أنشطة تعليمية تحقق نواتج التعلم، حيث أنه يجد صعوبة في تصميم وتخطيط لهذه الأنشطة، ولا يتوافر لديه وقت لتنفيذها، ولذا يقتصر المعلم على إعطاء الطالب المعلومة بالحفظ والتلقين، ولا يشجع الطلاب على استخدام مصادر معرفة متعددة.

*** مؤشر: يستخدم المعلم أساليب متنوعة لتقويم نوتج التعلم:**

- عدد (٢٩) مدرسة بنسبة ٧٦,٣% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٢٣,٧% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٢) مدرسة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١١) مدرسة بنسبة ٨٤,٦% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٧)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى استخدام المعلم أساليب متنوعة لتقويم نوتج التعلم، يتبين أن نسبة ٥٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٤٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على محدودية الأدوات والأساليب المتنوعة اللازمة لتقويم نواتج التعليم وخاصة المهارية والوجدانية، بالإضافة إلى ضعف قدرة المعلم على إعداد أدوات تقويم تميز بين الطلاب.

*** مؤشر: يستفيد المعلم من نتائج التقويم في تقديم التغذية الراجعة:**

- عدد (١٩) مدرسة بنسبة ٥٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٩) مدرسة بنسبة ٥٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١) مدرسة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٨٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (١) مدرسة بنسبة ٧,٧% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٢) مدرسة بنسبة ٩٢,٣% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٧) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى استفادة المعلم من نتائج التقويم في تقديم التغذية الراجعة، يتضح أن ٣٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٦٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك القصور في إيجاد آلية واضحة لمناقشة نتائج التقويم، حيث يقتصر تقويم أداء الطلاب على قياس الأداء التحصيلي فقط، وبالتالي لا يهتم المعلم بتقديم تغذية مرتدة للطلاب أو اتخاذ أي إجراءات تصحيحية لتعديل النقاط السلبية في أدائه وأداء الطلاب.

*** مؤشر: يراعي المعلم المساواة والشفافية والتسامح مع جميع المتعلمين:**

- عدد (٣٢) مدرسة بنسبة ٨٤,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ١٥,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة)تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٧)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى مراعاة المعلم المساواة والشفافية والتسامح مع جميع المتعلمين، يتبين أن نسبة ٧١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ولذا يمكن القول بأنه بالرغم أن هناك عديد من المدارس يوفر المعلم بها مناخاً يشجع الطلاب على المناقشة والحوار، وتقبل الرأي الآخر، ويتعامل بشفافية ومساواة وعدالة مع جميع الطلاب، إلا أنه تبين تحيز وقلة موضوعية كثير من المعلمين في تعاملهم مع الطلاب، ويرجع ذلك إلى بعض الظواهر السلبية مثل الدروس الخصوصية.

*** مؤشر: يحرص المعلم على تنمية ذاته مهنياً:**

- عدد (٣٢) مدرسة بنسبة ٨٤,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ١٥,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤ % من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٧)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى حرص المعلم على تنمية ذاته مهنياً ، يتبين أن نسبة ٧٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٣٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على قلة استخدام المعلم لمصادر المعرفة المتعددة في مجال تخصصه والمجالات التربوية، بالإضافة إلى تلك الأنظمة التي لا تميز بين المعلمين المحققين لهذا المؤشر، والمعلمين الآخرين الذين لم يحققوا تلك المؤشر.

ومما سبق يمكن القول بأنه قد تم رصد وتوثيق هذا الواقع في تقارير المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، والتي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، وذلك من خلال فحص: دفاتر تحضير المعلمين، أدوات التقويم، الاختبارات التحصيلية، ملفات الأنشطة، وسجلات زيارات الموجهين، وخرائط المنهج، وسجلات المكتبة، بيان الدورات التدريبية للمعلمين، وسجلات الرحلات، وجداول تشغيل المعامل. وملاحظة: أداء المعلم في الفصول والمعامل، والمتعلمين داخل الفصول وخارجها، مقابلات مع المعلمين، والموجهين، والقيادة الإدارية، والمتعلمين وأولياء الأمور.

*** المجال الثامنالمنهج المدرسي:**

جدول رقم (٨)

تحقق/ عدم تحقق معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المنهج المدرسي، في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تتوافر خرائط متكاملة للمنهج تتناسب فيها نواتج التعلم المستهدفة مع المرحلة الدراسية	٣٨	١٠٠	-	-	٦	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢
تتسق أنشطة التعليم والتعلم مع نواتج التعلم المستهدفة	٣٣	٨٦,٨	٥	١٣,٢	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٥	٣٨,٥	٨	٦١,٥
تتناسب أساليب التقويم مع نواتج التعليم المستهدفة	١٥	٣٩,٥	٢٣	٦٠,٥	٢	٢٢,٢	٧	٧٧,٨	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
يفعل المنهج لتنمية المهارات الحياتية للمتعلمين	٢٠	٥٢,٦	١٨	٤٧,٤	٣	٣٣,٣	٦	٦٦,٧	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
يستخدم الأدلة التعليمية لتحقيق نواتج التعلم	٣٨	١٠٠	-	-	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦	٣	٢٣,١	١٠	٧٦,٩
يستخدم الأنشطة اللاصفية لتحقيق نواتج التعليم	٣٨	١٠٠	-	-	٥	٥٥,٦	٤	٤٤,٤	٧	٥٣,٨	٦	٤٦,٢

مما سبق ومن خلال الجدول رقم (٨) والخاص بمدى تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المنهج الدراسي في مدارس التعليم العام التي تقدمت للاعتماد بمحافظة دمياط يتبين أن:

*** مؤشر: تتوافر خرائط متكاملة للمنهج تتناسب فيها نواتج التعلم المستهدفة مع المرحلة الدراسية:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٨)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى توافر خرائط متكاملة للمنهج تتناسب فيها نواتج التعلم المستهدفة مع المرحلة الدراسية ، يتبين أن نسبة ٨٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك محدودية في الاستفادة من خرائط المنهج المتوفرة في استخدام أساليب تعليم وتعلم تنمي نواتج التعلم المهارية والوجدانية لدى المتعلمين.

*** مؤشر: تتسق أنشطة التعليم والتعلم مع نواتج التعلم المستهدفة:**

- عدد (٣٣) مدرسة بنين بنسبة ٨٦,٨% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ١٣,٢% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٨) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى اتساق أنشطة التعليم والتعلم مع نواتج التعلم المستهدفة، يتضح أن نسبة ٧١,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٨,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على محدودية تنفيذ وتفعيل الأنشطة التعليمية في توظيفها لفهم وإدراك الدروس العملية للمقررات الدراسية العلمية.

*** مؤشر: تتناسب أساليب التقويم مع نواتج التعليم المستهدفة:**

- عدد (١٥) مدرسة بنسبة ٣٩,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢٣) مدرسة بنسبة ٦٠,٥% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدراس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٨)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تناسب أساليب التقويم مع نواتج التعليم المستهدفة، يتضح أن نسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، بينما نسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد ولم يتحقق فيها المؤشر، ويتضح من ذلك محدودية تناسب أساليب التقويم مع نواتج التعلم المستهدفة، حيث تقتصر كثير من أساليب التقويم على قياس المعرفة القائمة على الحفظ والتلقين لدى المتعلمين.

*** مؤشر: يفعل المنهج لتنمية المهارات الحياتية للمتعلمين:**

- عدد (٢٠) مدرسة بنسبة ٥٢,٦% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٨) مدرسة بنسبة ٤٧,٤% من إجمالي عدد المدارس المعتمدة لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٨)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تفعيل المنهج لتنمية المهارات الحياتية للمتعلمين، يتضح أن نسبة ٤٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٥٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك قصور استخدام المنهج في تنمية المهارات الحياتية لدى المتعلمين، حيث يتناول المنهج بعض القضايا والمشكلات المعاصرة، إلا أنه يوجد محدودية من قبل المدرسة في استخدام تلك الموضوعات والقضايا في تنمية المهارات الحياتية لدى المتعلمين، بالإضافة إلى قصور المنهج في توعية المتعلمين بأنواع المهن المختلفة وأهميته، وفي إكسابهم لمهارة ريادة المشروعات كذلك يتبين محدودية مراعاة المنهج الاستفادة من إمكانات المجتمع المحلي والموارد البيئية بالإضافة إلى محدودية مساهمة المنهج في نشر ثقافة استخدام الموارد البيئية والحفاظ عليها وتنميها.

*** مؤشر: يستخدم الأدلة التعليمية لتحقيق نواتج التعلم:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٢٣,١% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٠) مدرسة بنسبة ٧٦,٩% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٨)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى استخدام الأدلة التعليمية لتحقيق نواتج التعلم، يتضح أن نسبة ٧٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك محدودية توافر الأدلة التعليمية لتوظيفها في تخطيط وتنفيذ وتقويم الدروس، وتحسين أداء المتعلمين.

*** مؤشر: يستخدم الأنشطة اللاصفية لتحقيق نواتج التعلم:**

- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.
- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) بنسبة ٤٦,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٨) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى استخدام الأنشطة اللاصفية لتحقيق نواتج التعلم، يتبين أن نسبة ٨٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ١٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، حيث يتبين محدودية توافر آليات لمتابعة تنفيذ خطة الأنشطة اللاصفية، كذلك قصور استفادة المدرسة من إمكانات المجتمع المحلي في تنفيذ الأنشطة اللاصفية، وبالتالي قلة تبادل المؤسسة الخبرات مع المؤسسات التربوية الأخرى في مجال الأنشطة التربوية.
ومما سبق يمكن القول بأنه قد تم رصد وتوثيق هذا الواقع في تقارير المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، والتي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، وذلك من خلال فحص: خرائط المنهج، سجلات الدروس، خطة الأنشطة اللاصفية، سجل المسابقات، سجل تبادل الزيارات، ملاحظة المعلمين والمتعلمين داخل الفصول وخارجها، نماذج من أبحاث المتعلمين، مقابلات مع القيادة المدرسية، المعلمين، المتعلمين، أخصائي الأنشطة، أخصائي المكتبة، الموجهين.

*** المجال التاسع:المناخ التربوى:**

جدول رقم (٩)

تحقق/ عدم تحقق معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المناخ التربوي، في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط عام ٢٠١٢/٢٠١٣

المؤشرات والممارسات	مدارس معتمدة				مدارس مرجأة				مدارس غير معتمدة			
	تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق		تحقق		عدم تحقق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
توفر المدرسة بيئة داعمة للتعليم والتعلم - توفر المدرسة خدمات للإرشاد التربوي والنفسي	١٩	٥٠	١٩	٥٠	٣	٣٣,٣	٦	٦٦,٧	٤	٣٠,٨	٩	٦٩,٢
توفر المدرسة مناخ صحي داعم لعمليتي التعليم والتعلم	٣٥	٩٢,١	٣	٧,٩	٦	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	٥	٣٨,٥	٨	٦١,٥
تسود المدرسة العلاقات الإنسانية بين العاملين بها وبين المجتمع المحلي	٣٨	١٠٠	-	-	٨	٨٨,٩	١	١١,١	١١	٨٤,٦	٢	١٥,٤
يتوافر بالمؤسسة مناخ داعم لثقافة المواطنة، والانتماء والقيم	٣٨	١٠٠	-	-	٩	١٠٠	-	-	١١	٨٤,٦	٢	١٥,٤
يسود المدرسة مناخاً داعماً للانضباط والالتزام بالقواعد والقوانين	٣٨	١٠٠	-	-	٧	٧٧,٨	٢	٢٢,٢	٩	٦٩,٢	٤	٣٠,٨

من الجدول السابق ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق مؤشرات وممارسات معايير الجودة التعليمية الخاصة بمجال المناخ التربوي، في مدارس التعليم العام التي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، يتبين أن:

*** مؤشر: توفر المدرسة بيئة داعمة للتعليم والتعلم:**

- توفر المدرسة خدمات للإرشاد التربوي والنفسي:

- عدد (١٩) مدرسة بنسبة ٥٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١٩) مدرسة بنسبة ٥٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.

- عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% عن إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.

من الجدول السابق رقم (٩)، ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى توافر خدمات الإرشاد التربوي والنفسي بالمدرسة، يتبين أن نسبة ٤٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٥٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويتبين من ذلك محدودية تقديم المدرسة خدمات للإرشاد التربوي للعاملين والمتعلمين، والتي من أهمها الإرشاد الأكاديمي للمتعلمين. بالإضافة إلى القصور في تقديم برامج توعية عن أهم المشكلات السلوكية والاجتماعية للمتعلمين.

*** مؤشر: توفر المدرسة مناخ صحي داعم لعمليتي التعليم والتعلم:**

- عدد (٣٥) مدرسة بنسبة ٩٢,١% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٧,٩% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٦) مدرسة بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٣) مدرسة بنسبة ٣٣,٣% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٥) مدرسة بنسبة ٣٨,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٨) مدرسة بنسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٩) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى توافر مناخ صحي داعم لعمليتي التعليم والتعلم بالمدرسة، يتضح أن نسبة ٧٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٢٣,٣% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، ويدل ذلك على قصور في الثقافة الصحية لدى العاملين والمتعلمين نتيجة قلة تنظيم المدرسة ندوات في التوعية الصحية، وكذلك محدودية تفعيل المدرسة أساليب متابعة الحالات الصحية للمعلمين والمتعلمين، مع قلة الاهتمام بوجود بطاقات رصد الحالات الخاصة، بالإضافة إلى قلة تنظيم مسابقات وأنشطة تحافظ على الصحة العامة، والتوعية باحتياطات الأمن والسلامة، والوقاية من المخاطر.

*** مؤشر: تسود المدرسة العلاقات الإنسانية بين العاملين بها وبين المجتمع المحلي:**
- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.
- عدد (٨) مدرسة بنسبة ٨٨,٩% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (١) مدرسة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (١١) مدرسة بنسبة ٨٤,٦% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٩) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى تسود العلاقات الإنسانية بين العاملين بالمدرسة وبين المجتمع المحلي، يتبين أن نسبة ٩٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، بينما نسبة ٥% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد لم يتحقق فيها المؤشر، وذلك لمحدودية التعاون بين المعلمين بالمدرسة وكذلك بين العاملين بالمدرسة والمجتمع المحلي.
*** مؤشر: يتوافر بالمؤسسة مناخ داعم لثقافة المواطنة والانتماء والقيم:**
- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.
- عدد (٩) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر.
- عدد (١١) مدرسة بنسبة ٨٤,٦% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٩) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى توافر مناخ داعم لثقافة المواطنة والانتماء بالمؤسسة التعليمية، يتبين أن نسبة ٩٦,٧% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، وذلك لأنه يسود المدرسة مناخاً داعماً للمواطنة والانتماء والقيم الإيجابية حيث يسود التعاون والتسامح والاحترام، كما يتبين ذلك من خلال كتابة اللافتات الخاصة بتنمية الولاء والمواطنة والتعاون والتسامح بين العاملين وبين المتعلمين، بالإضافة إلى تنفيذ ندوات خاصة بدعم ثقافة المواطنة والانتماء والقيم الإيجابية لدى الطلاب.
*** مؤشر: يسود المدرسة مناخاً داعماً للانضباط والالتزام بالقواعد والقوانين:**
- عدد (٣٨) مدرسة بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المدارس (المعتمدة) تحقق المؤشر.
- عدد (٧) مدرسة بنسبة ٧٧,٨% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٢) مدرسة بنسبة ٢٢,٢% من إجمالي عدد المدارس (المرجأة) لم يتحقق فيها المؤشر.
- عدد (٩) مدرسة بنسبة ٦٩,٢% من إجمالي عدد المدارس (غير المتعمدة) تحقق المؤشر، بينما عدد (٤) مدرسة بنسبة ٣٠,٨% من إجمالي عدد المدارس (غير المعتمدة) لم يتحقق فيها المؤشر.
من الجدول السابق رقم (٩) ومن خلال نتائج تحقق/ عدم تحقق المؤشر الخاص بمدى يسود المدرسة مناخاً داعماً للانضباط والالتزام بالقواعد والقوانين، يتبين أن نسبة ٩٠% من إجمالي عدد المدارس التي تقدمت للحصول على الاعتماد تحقق المؤشر، حيث تتسم بيئة المدرسة بالانضباط، والالتزام بالقواعد والقوانين المنظمة للعمل.
ومما سبق يمكن القول بأنه قد تم رصد توثيق هذا الواقع في تقارير المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، والتي تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظة دمياط، وذلك من خلال فحص وثائق سجلات الندوات، وسجل الإرشاد التربوي، سجلات الزائرة الصحية، سجلات الأمن والسلامة والقوانين المنظمة للعمل، محاضر اجتماعات مع أعضاء المجتمع المحلي، سجلات الجزاءات للمعلمين، سجلات شئون العاملين. وملاحظة: الوسائل الإعلانية للائحة الداخلية، ميثاق شرف المعلم وميثاق المتعلم،

ملصقات التوعية الصحية والنظافة العامة، واللافتات الداعمة للقيم اللائحة الداخلية للفصول، ملصقات التوعية السلوكية، وملاحظة سلوكيات أعضاء المجتمع المدرسي والمتعلمين، مقابلات إدارة المدرسة، أولياء الأمور، المعلمين، المتعلمين، أعضاء مجلس الأمناء.

ثانياً: نتائج المقابلات الشخصية:

قامت الباحثة بتحديد أهم المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام، والمستخلصة من المقابلات الشخصية لبعض المراجعين الخارجيين، وقد تم وضع تلك المعوقات في محاور، وتم ترتيب تلك المعوقات بكل محور وفقاً للأولوية التي أعطاها المراجعين الخارجيين:

أ- المعوقات الإدارية والتنظيمية:

- ضعف كفاءة بعض القيادات في الإدارة المدرسية. (بنسبة ١٠٠% من اجمالي الاستجابات)

- انفراد بعض القيادات بالقرار وقلة مشاركة الأطراف المعينة بالعملية التعليمية في المؤسسة التعليمية. (بنسبة١٠٠% من اجمالي الاستجابات)

- ضعف وعي المعلمين والعاملين بالمدارس لأهمية نظام الاعتماد.(بنسبة ٩٦% من اجمالي الاستجابات)

- محدودية تشجيع القيادة عمليات التجديد والتطوير.(بنسبة ٩٦% من اجمالي الاستجابات)

- محدودية دعم القيادة بيئة التعلم المتمركز حول المتعلم.(بنسبة ٨٧% من اجمالي الاستجابات)

- قلة تفعيل دور وحدة التدريب والجودة.(بنسبة ٨٧% من اجمالي الاستجابات)

- ندرة وجود خطة تدريب لتنمية المهارات الإدارية للقيادات والعاملين بالمدرسة. (بنسبة ٨٣% من اجمالي الاستجابات)

- قلة توفر البيانات والإحصاءات الدقيقة التي تقدمها بعض المدارس.(بنسبة ٨٣% من اجمالي الاستجابات)

- الافتقار إلى وجود وحدة مسئولة عن إدارة الأزمات بالمدرسة.(بنسبة ٧٨% من اجمالي الاستجابات)

- قلة مرونة الهيكل التنظيمي للمدرسة لاستعياب المتغيرات المحتملة الناتجة عن تطبيق الاعتماد. (بنسبة ٧٨% من اجمالي الاستجابات)

- التوثيق الورقي يمثل عبئاً على المسئولين بالمدارس.(بنسبة ٧٤% من اجمالي الاستجابات)

- ضعف استخدام التقنيات الحديثة في الأعمال الإدارية بالمؤسسة.(بنسبة ٧٤% من اجمالي الاستجابات)

ب- معوقات خاصة بالموارد المادية المتاحة:

- قصور الإمكانات المادية، خاصة ما يتعلق بمواصفات المبنى المدرسي، وعوامل الأمن والسلامة. (بنسبة ١٠٠% من اجمالي الاستجابات)

- الافتقار إلى وجود خطة لتنويع مصادر الموارد المالية، وضمان استمرارها. (بنسبة ١٠٠% من اجمالي الاستجابات)

- الافتقار إلى وجود خطط لتوزيع الموارد المتاحة.(بنسبة ١٠٠% من اجمالي الاستجابات)

- محدودية المرافق والتجهيزان بالمدارس.(بنسبة ١٠٠% من اجمالي الاستجابات)

- زيادة الكثافة الطلابية بالفصول بالمدارس.(بنسبة ٩٦% من اجمالي الاستجابات)

- قلة توافر التجهيزات الخاصة بممارسة الأنشطة المتنوعة بالمدارس.(بنسبة ٨٧%من اجمالي الاستجابات)

- قلة ملائمة أعداد الطلاب مع الإمكانات المتاحة، بما يلي متطلبات الجودة. (بنسبة ٨٧%من اجمالي الاستجابات)

- معامل الحاسب الآلي لا تتناسب وأعداد الطلاب بالمدارس.(بنسبة ٨٣%من اجمالي الاستجابات)

- محدودية مصادر لتمويل لتجهيز المعامل وصيانتها.(بنسبة ٨٣%من اجمالي الاستجابات)

- قلة توافر مكتبة رقمية متصلة بالإنترنت بالمدرسة.(بنسبة ٧٤% من اجمالي الاستجابات)

جـ معوقات خاصة بالمشاركة المجتمعية:

- ضعف تعاون منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات التعليمة، وذلك لعدم قناعتهم بفكر وثقافة الجودة. (بنسبة١٠٠% من اجمالي الاستجابات)

- ضعف الثقة بين المدرسة والمجتمع.(بنسبة ٩٦% من اجمالي الاستجابات)

- الافتقار إلى وجود خطة للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية. (بنسبة ٩١% من اجمالي الاستجابات)

- قلة مشاركة أولياء الأمور ومجلس الأمناء والمجتمع في تحقيق معايير الجودة. (بنسبة ٩١% من اجمالي الاستجابات)

د- معوقات أكاديمية:

- الافتقار إلى استخدام أساليب تقويم متنوعة.(بنسبة ١٠٠% من اجمالي الاستجابات)
- محدودية تمكن المعلم من جوانب التعلم (المعرفية - المهارية - الوجدانية).
(بنسبة ١٠٠% من اجمالي الاستجابات)
- قلة استخدام المعلم الأدلة التعليمية بما يحقق أهداف التعليم.(بنسبة ١٠٠% من اجمالي الاستجابات)
- محدودية التنسيق بين المناهج والمقررات الدراسية وبين قضايا المجتمع.
(بنسبة ٩٦% من اجمالي الاستجابات)
- ندرة تنفيذ برامج تدريبية للتنمية المهنية المستدامة للمعلمين.(بنسبة ٩٦% من اجمالي الاستجابات)
- قلة توافر أدوات لقياس وتقييم أداء المعلم.(بنسبة ٨٧% من اجمالي الاستجابات)
- ندرة وجود أدوات لتقييم مستوى الرضا الوظيفي للمعلمين والعاملين بالمدارس.
(بنسبة ٨٣% من اجمالي الاستجابات)
- الافتقار إلى وجود آليات للإرشاد النفسي والأكاديمي للطلاب.(بنسبة ٧٤% من اجمالي الاستجابات)

متطلبات مواجهة بعض المشكلات التي تواجه مدارس التعليم العام للحصول على الاعتماد.

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض مجموعة من المتطلبات التي استخلصتها الباحثة من هذه الدراسة، في ضوء ما أسفرت عنه نتائجها النظرية والميدانية، ويمكن القول بأنه من الضروري إتباع مجموعة من المتطلبات لمواجهة بعض المشكلات التي تواجه مدارس التعليم العام للحصول على الاعتماد، وقد قسمت الباحثة المتطلبات التي توصلت إليها في هذه الدراسة إلى:

أولاً: متطلبات ينبغي مراعاتها قبل البدء بتطبيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد بمدارس التعليم العام.
ثانياً: متطلبات ينبغي مراعاتها في أثناء تطبيق معايير الجودة للحصول على الاعتماد بمدارس التعليم العام.
ثالثاً: متطلبات ينبغي مراعاتها بعد تطبيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد بمدارس التعلم العام.
رابعاً: آليات تنفيذ متطلبات مواجهة بعض المشكلات التي تواجه مدارس التعليم العام للحصول على الاعتماد.

أولاً: متطلبات ينبغي مراعاتها قبل البدء بتطبيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد بمدارس التعليم العام:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من المتطلبات التي ينبغي مراعاتها قبل البدء بتطبيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد بمدارس التعليم العام، وقد قسمتها الباحثة إلى:

أ) متطلبات خاصة بإدارات ومديريات التربية والتعليم.
ب) متطلبات خاصة بالمؤسسة التعليمية.

أ- متطلبات خاصة بمديريات وإدارات التربية والتعليم قبل البدء بتطبيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد بمدارس التعليم العام:

١- نشر الوعي بإحداث التغير والتطوير والتحديث باستخدام كل الوسائل المتاحة.
٢- نشر ثقافة وفلسفة معايير الجودة والاعتماد بين قيادات المؤسسات التعليمية، وتوعيتهم بأهميتها ونتائجها الإيجابية.
٣- التأكد بالتوجهات والإرشادات الموضحة لكيفية تطبيق معايير الجودة للحصول على الاعتماد.
٤- إصدار قرارات بمساندة أهداف تطبيق معايير الجودة، وضرورة تحقيقها للحصول على الاعتماد.
٥- توفير برامج تدريبية مخططة وهادفة لجميع العاملين، حول سبل تطبيق نظم جودة التعليم للمؤسسات التعليمية.
٦- توفير الإمكانات والموارد اللازمة لتطبيق معايير الجودة بالمؤسسات التعليمية.
٧- توفير نظام فعال لإدارة المعلومات اللازمة لتطبيق معايير الجودة والاعتماد بالمؤسسات التعليمية.
٨- التأكيد على تطوير الهيكل التنظيمي للإدارات المدرسية بما يتلاءم مع تطبيق إدارة الجودة الشاملة ومعاييرها.
٩- دعم أسلوب الإدارة الذاتية وآليات العمل الجماعي بالمؤسسة التعليمية في إنجاز أعمالها.
١٠- اختيار قيادات المدارس بما يتلاءم مع أهداف تطبيق معايير الجودة.
١١- دراسة واقع البيئة المدرسية، والبيئة المحلية المحيطة بها.
١٢- الاهتمام بتحديد وتوصيف منظومة القيم التعليمية.
١٣- تحديد نظاماً لتقييم أداء القيادات المدرسية والعاملين بالمدارس.
١٤- وضع نظام مكافآت للقيادات المدرسية والعاملين بالمدارس الذين يلتزمون بتطبيق معايير الجودة والاعتماد.

ب- متطلبات خاصة بالمؤسسة التعليمية قبل البدء بتطبيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد بمدارس التعليم العام:

ينبغي التأكيد على أهم المتطلبات الخاصة بالمؤسسة التعليمية قبل البدء بتطبيق معايير الجودة والاعتماد، والتي تشمل:

١- التأكيد على ضرورة نشر ثقافة الجودة بتكوين وعي فردي وجماعي بأهداف وأهمية تطبيق معايير الجودة والاعتماد ويتم ذلك من خلال:
- إعداد دليل يوضح معايير الجودة والاعتماد وأهميتها، وكيفية تطبيقها.

- إعداد دليل للإرشاد والتدريب على أساليب تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة التعليمية.
- تحديد أهم أهداف تطبيق معايير الجودة والاعتماد في المؤسسة التعليمية.
- إعداد نشرات دورية لزيادة وعي العاملين بالمدرسة بالجودة والاعتماد.
- إقامة ندوات بالمؤسسة التعليمية لتوضيح أهمية تطبيق معايير الجودة والاعتماد.
- إنشاء مكتبة خاصة بنظام الجودة والاعتماد.
- إعداد ورش عمل للعاملين بالمؤسسة التعليمية للتعرف على أهداف ومبادئ وأهمية تطبيق معايير الجودة والاعتماد.

٢- التعريف بدور المدرسة ورسالتها التعليمية في جميع المجالات في المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل.

٣- تبني الإدارة المدرسية لنظام إداري يحقق الجودة والاعتماد، هذا النظام يقوم على تحقيق الربط المتكامل بين المدرسة وأولياء الأمور، والمجتمع، ونقابة المعلمين، والإدارة التعليمية.

٤- توفر الإدارة المدرسية مناخ تنظيمي يحقق معايير الجودة والاعتماد، مثل: توفير الإدارة الديمقراطية بالمدرسة، تطبيق نظام العمل الجماعي والعمل في فريق.

٥- تحديد الرؤية المستقبلية من خلال تحقيق أهداف يمكن تنفيذها، للوصول إلى تطبيق معايير الجودة والاعتماد.

٦- تحديد واختيار المواصفة التي سيتم تقييم نظام الجودة بناء عليها، وذلك بعد مناقشة مواصفات الجودة.

٧- تحديد الزمن المناسب للبدء بعملية تطبيق معايير الجودة والاعتماد.

٨- إعداد وتدريب وتكوين الكوادر اللازمة لتكوين الفرق المطلوبة لتنفيذ معايير الجودة والاعتماد.

٩- نشر القيم وقواعد النظام الداخلي للمدرسة.

١٠- توزيع الأدوار والاختصاصات وتحديد المسئوليات.

١١- توفير قنوات اتصال مباشرة وفعالة.

١٢- عقد دورات تدريبية وتثقيفية لجميع أفراد المجتمع المدرسي، لإكسابهم المهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ معايير الجودة والاعتماد.

١٣- توفير كافة الإمكانات المادية من مباني وتجهيزات وأجهزة ومعامل ومكتبات وملاعب، وبشرية، وإدارية، وفنية اللازمة لتطبيق معايير الجودة والاعتماد.

ثانياً: متطلبات ينبغي مراعاتها في أثناء تطبيق معايير الجودة للحصول على الاعتماد بمدارس التعليم العام:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من المتطلبات التي ينبغي مراعاتها في أثناء تطبيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم العام:

أ- إدارة الجودة (اللجنة العليا لنظم جودة التعليم والاعتماد):

وتقوم هذه اللجنة بعدد من الأدوار، أهمها:

١- القيادة الميسرة للجودة:

ومهام تلك القيادة تيسير تطبيق معايير الجودة والاعتماد، بالتعاون مع قيادات المؤسسات التعليمية، وجميع العاملين بتلك المؤسسات.

٢- الإعداد للجودة:

ويتم الإعداد للجودة من خلال نشر أفكار وثقافة وفلسفة ومبادئ معايير الجودة والاعتماد داخل المؤسسات التعليمية، لتهيئة جميع المؤسسات التعليمية والمجتمع، لتقبل التغيير والتطوير لمتطلبات معايير الجودة.

٣- التخطيط لتحقيق الجودة:

يتم إعداد خطة رئيسة للمؤسسة التعليمية، ومن الضروري أنه تتصف الخطة بالشمول والمرونة، والواقعية، ولمدة (٢-٣) سنوات على الأقل، ومن خلال التخطيط ينبغي أن يشمل على:

- التحديد الإجرائي لأهداف معايير الجودة والاعتماد.
- ارتباط الأهداف باحتياجات ورغبات المستفيدين.
- تحديد وتوفير متطلبات تطبيق معايير الجودة والاعتماد على المؤسسة التعليمية.
- تحديد آليات وإجراءات التنفيذ والمتابعة والتطوير.

٤- التنظيم والتنسيق الإداري:

يتطلب نجاح الهيكل الإداري التنظيمي المرونة والمشاركة وذلك لتقبل المعلمين والطلاب والمجتمع التغيير والتطوير، ويضم الهيكل الإداري التنظيمي لإدارة الجودة آليات جديدة، لكل منها دوره وتتكامل الآليات والإجراءات والأدوار لتحقيق الجودة، ويشمل الهيكل الإداري التنظيمي: مركز القيادة العليا والتنفيذية للجودة والاعتماد.

- لجنة التصميم والتدريب.
- لجنة المتابعة وتوكيد الجودة.
- فرق تحسين ودعم الجودة بالمؤسسة التعليمية.
* مركز القيادة العليا والتنفيذية للجودة والاعتماد:
وأهم مهمات تلك المركز (اللجنة): إعداد الخطط لنشر وتنمية ثقافة الجودة بالمؤسسات التعليمية - تحديد أهداف معايير الجودة والاعتماد - قيادة عملية التخطيط لتطبيق معايير الجودة والاعتماد للمؤسسات التعليمية - إعداد وتصميم برامج التدريب، وتقنيات وأدوات تطبيق معايير الجودة والاعتماد - توفير الإمكانات البشرية والمادية لتطبيق معايير الجودة والاعتماد للمؤسسات التعليمية.
* لجنة التصميم والتدريب:
وأهم أعمال هذه اللجنة:
- نشر ثقافة الجودة بالمؤسسة التعليمية:
الإشراف على البرامج التدريبية - تطوير برامج التدريب - توفير المعلومات المطلوبة لتنفيذ معايير الجودة والاعتماد للمؤسسة التعليمية.
* لجنة المتابعة وتوكيد الجودة:
وأهم أعمال تلك اللجنة:
المتابعة المستمرة لبرامج الجودة وعملياتها ومخرجاتها التعليمية - التخطيط لتطوير برامج دعم وتحسين الجودة - نشر الخبرات المتميزة للاستفادة منها لتحسين المستمر لتطبيق الجودة - دعم شبكات الاتصال بين فرق تحسين ودعم الجودة بالمؤسسة التعليمية.
* فرق تحسين ودعم الجودة بالمؤسسة التعليمية:
حيث يتكون كل فريق من قائد ومجموعة من الاعضاء، والقائد هو المشرف على أعضاء الفريق، حيث يقوم بتوزيع الأدوار والمسئوليات، كذلك التواصل الفعال بين جميع الأفراد في المؤسسة التعليمية، وتوظيف كل الإمكانات البشرية والمادية داخل المؤسسة التعليمية كنظام متكامل بما يتفق مع متطلبات تطبيق معايير الجودة والاعتماد.
٥- التدريب والتحسين المستمر:
يتطلب تطبيق معايير الجودة والاعتماد التدريب المستمر لجميع القيادات والمشرفين والمسئولين عن جودة نظم التعليم والاعتماد، وذلك بتوفير برامج تدريبية، ينفذها الخبراء والمتخصصون بالهيئة القومية لجودة نظم التعليم والاعتماد، بالإضافة إلى توفير الدعم المادي، ويجب أن تشمل تلك البرامج التدريبية متطلبات تطبيق معايير الجودة والاعتماد مثل: حل المشكلات، ممارسة القيادة التشاركية في اتخاذ القرار، وكيفية استخدام تقنيات وأساليب الرقابة الإحصائية.
٦- تطبيق معايير الجودة والاعتماد في المؤسسة التعليمية:
يتم تطبيق معايير الجودة والاعتماد في المؤسسة التعليمية من خلال:
- تشكيل فرق عمل لتحسين ودعم الجودة بالمؤسسة التعليمية وفي هذا الشأن يجب التأكيد على:
* تقوم إدارة المؤسسة التعليمية بإخطار جميع العاملين بتشكيل فرق العمل، ومهام كل فريق.
* تقوم فرق العمل في المدرسة بتحديد المشكلات التي تواجه العملية التعليمية، وتقديم المقترحات المناسبة لحلها.
* تقوم فرق العمل بتحديد أولويات تطبيق معايير الجودة وتحسينها.
* توفير التدريب اللازم لجميع أفراد فرق العمل، لتحقيق الأداء المتميز بها.
* توفير الإمكانات اللازمة لإنجاح فرق تحسين الجودة بالمؤسسة التعليمية.
* تقوم الإدارة بمتابعة فرق العمل، ومساعدتها في مواجهة المشكلات.
- توفير قاعدة معلومات بالمؤسسة التعليمية، وفي هذا الشأن يجب التأكيد على:
* توفير قاعدة بيانات عن العاملين، والطلاب، والبرامج التعليمية.
* توفير بيانات عن احتياجات الطلاب من الخدمات التعليمية، ومدى رضاهم عن الخدمات التعليمية المقدمة لهم.
* تسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات عن الطلاب بهدف التقويم المستمر.
* تحليل المعلومات والبيانات المتوفرة عن المؤسسة التعليمية للاستفادة في تحسين الخدمات التعليمية المقدمة.
* التواصل المستمر بين وزارة التعليم والإدارة التعليمية والمدرسية للحصول على المعلومات أولاً بأول.
- التدريب المستمر للعاملين بالمؤسسة التعليمية، وفي هذا الشأن يجب التأكيد على:
* عقد دورات تدريبية للعاملين تشرح مفاهيم وأساليب وتقنيات ومتطلبات تنفيذ معايير الجودة والاعتماد.
* عقد دورات تدريبية للعاملين بما يتلاءم مع احتياجاتهم المتجددة لتحقيق نجاح المؤسسة في تطبيق معايير الجودة.
* الاستفادة من الخبراء والمتخصصين في مجال إدارة الجودة الشاملة في عقد ندوات مستمرة في هذا المجال.

* اتقان العاملين بالمؤسسة التعليمية للمهارات اللازمة في تطبيق معايير الجودة والاعتماد، وخاصة المهارات التكنولوجية.
* تنظيم مؤتمرات عن إدارة الجودة الشاملة للاستفادة من الخبراء في هذا المجال.
- توفير الإمكانات البشرية والمادية بالمؤسسة التعليمية، وفي هذا الشأن يجب التأكيد على:
* يتوافر بالمؤسسة التعليمية الكوادر البشرية المناسبة والمدربة لإنجاز المهام المطلوبة.
* يتوافر بالمؤسسة التسهيلات المادية من تجهيزات وأدوات لإنجاز العمل.
* يتوافر بالمؤسسة الشروط والظروف الملائمة لإنجاز المهام المطلوبة من حيث تصميم المبنى المدرسي، وكذلك الإضاءة والتهوية المناسبة.
* يتوافر بالمؤسسة مكتبة متنوعة المصادر.
* يتوافر بالمؤسسة وسائل وأجهزة تكنولوجية تساعد العملية التعليمية.
- توافر القيادة الإنسانية بالمؤسسة التعليمية، وفي هذا الشأن يجب التأكيد على:
* دعم الإدارة المدرسية لتقاليد الزمالة، وإيجاد تفاهم متبادل بينها وبين العاملين في المدرسة قائم على الاحترام.
* الاهتمام بحاجات العاملين، واحترام فردية وتميز كل عامل بها.
* توزيع المهام المدرسية على العاملين توزيعاً عادلاً بما يتلاءم مع قدراتهم.
* احترام آراء العاملين بالمدرسة ومقترحاتهم.
* تحقيق الأمان والاطمئنان للعاملين في المدرسة.

ثالثاً: متطلبات ينبغي مراعاتها بعد تطبيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد بمدارس التعلم العام:

من أهم المتطلبات التي ينبغي مراعاتها والتأكيد عليها بعد تطبيق معايير الجودة:
* متابعة الجودة المحققة، وإعداد تقارير عنها.
* تحقيق التحسين المستمر للجودة في المؤسسة التعليمية.
* تنمية مهارات ووسائل الرقابة الذاتية للأفراد.
* المتابعة الخارجية من خلال لجنة المتابعة، حيث الاستعانة بتقارير مختلفة.
* رصد السلبيات والأخطاء ومعالجتها في إطار التطوير والتحسين المستمر والشامل.
* متابعة المعلومات القائمة على التغذية المرتدة، الواردة من أولياء الأمور والطلاب ومجالس الأمناء بالمؤسسة التعليمية.
* وضع نظام للرقابة على الأداء باستخدام معايير للقياس والمتابعة والتقويم.
* وضع نظام لقواعد المساءلة والمحاسبية بالمؤسسة التعليمية، من خلال تشكيل لجنة لصياغة قواعد المساءلة.

رابعاً: آليات وإجراءات تنفيذ متطلبات مواجهة بعض المشكلات التي تواجه مدارس التعليم العام للحصول على الاعتماد:

هناك عديد من الآليات والإجراءات التي ينبغي تنفيذها لمواجهة بعض المشكلات التي تواجه مدارس التعليم العام للحصول على الاعتماد:

١- إصدار التشريعات والقوانين والقرارات، التي يتحدد من خلالها مجالات العمل، والسلطات، والمسئوليات، التي يتطلبها تحقيق معايير الجودة بالمؤسسات التعليمية.
٢- إجراء حوارات ومناقشات منظمة، يشارك فيها المسئولون وخبراء التربية، والمجتمع المدني، والجهات الخدمية والتنفيذية والإنتاجية، التي تهتم بتطوير التعلم، وذلك لتحديد آلية لتحقيق معايير ومؤشرات الجودة والاعتماد.
٣- عقد الندوات والمؤتمرات للإعلان عن متطلبات تطوير وتحسين التعليم، من خلال تطبيق معايير الجودة والاعتماد.
٤- نشر ثقافة الجودة والمعايير لتهيئة العاملين بالمدرسة لتبني مفاهيم الجودة ومعايير الأداء.
٥- نشر الوعي بأهمية تحقيق معايير الجودة والاعتماد بالمدرسة، والعائد المتوقع من تنفيذها على جميع الأطراف المستفيدة، وأهمية العمل بمشاركة الجميع.
٦- تطوير اللوائح والنظم الإدارية بما يكسبها المرونة في تنفيذ إجراءات نظام الاعتماد.
٧- تأسيس نظام تقنية معلومات متطور يسهم في بناء قاعدة بيانات دقيقة لتحسين مستوى الأداء التنظيمي الإداري بالتعليم العام، وتحديد الأدوار والمسئوليات الجديدة للقيادات المدرسية.
٨- تفعيل وتنشيط قوى التطوير والتقويم الذاتي بإعطاء مزيد من الصلاحيات، وتفويض السلطات بالمؤسسة التعليمية.
٩- تحديد أعضاء كل فريق عمل، وتوزيع المهمات على الأعضاء.
١٠- دعم قوى ومنظمات المجتمع المحلي، من أجل تكوين كيانات أهلية منظمة تقوم بدور الشريك الكامل مع المؤسسة التعليمية في رسم سياساتها وخططها وتمويلها وتنفيذها وتقويمها.
١١- التخطيط لتعميم نظام الإشراف التربوي بالمدارس، وتهيئة الظروف لذلك بشرياً، ومادياً، وتقنياً، وإدارياً.
١٢- إقامة شبكات للاتصال بين مجموعات المدارس في المشروعات المختلفة، يتم من خلالها تبادل المعارف المهنية والخبرات التطبيقية، في مجال النمو المهني للمعلمين، وتحسين المدارس.

١٣- ربط الموازنات الخاصة بكل مدرسة بخطة التحسين.
١٤- تنظيم دور المدرسة في المكون المالي.
١٥- تنظيم حصة المدرسة من الموازنة على مستوى الإدارة التعليمية.
١٦- إعادة هيكلة وحدة التدريب والتقويم بالمدرسة، للقيام بالأدوار الجديدة مثل: التقييم - التقويم والمتابعة، إدارة التدريب، والتنسيق مع المدارس الأخرى.
١٧- تبني مفهوم التنمية المهنية المستدامة للمعلمين، والقيادات التعليمية.
١٨- إعادة تنظيم الأعباء التدريسية للمعلمين، ونظم تقويم الأداء.
١٩- استحداث نظم جديدة لإعداد القيادات التربوية من المعلمين المتخصصين في موضوعات تقويم الأداء المدرسي، وتقييم نواتج التعلم، وتحسين وتطوير المدارس، وإدارة التغيير.
٢٠- يتوافر لدى المعلمين أخلاقيات المهنة التي تمكنهم من أدء وظائفهم.
٢١- زيادة فعالية وحدات التدريب والجودة بالمدرسة، وإتاحة فرص تدريبية لجميع العاملين.
٢٢- يساعد المنهج الدراسي وطرق التدريس في تحقيق أهداف معرفية، وأهداف تشمل الحقائق والمفاهيم والتعميمات، وأهداف مهارية، أهداف قيمية، وأهداف مشاركة.
٢٣- استخدام الطالب لوسائل تعليمية، وأساليب تكنولوجية متعددة ومختلفة.
٢٤- تفعيل دور الطالب من خلال ممارسته أنشطة متنوعة ومتعددة، وذلك بتوفير الإمكانات اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.
٢٥- التنوع في أدوات وأساليب تقويم الطلاب.
٢٦- وضع نظام للرقابة على الأداء، للوقوف على مدى تحقيق الجودة، ويتم ذلك من خلال معايير القياس والمتابعة، والتقويم، والتدريب، وجهاز الرقابة، ومشاركة أولياء الأمور في التوجيه والمتابعة والرقابة.

المراجع:-

١. محمد صبري الحوت: المدرسة الفعالة "طموحات التطوير وتحديات الجودة"، بحث مقدم إلى مؤتمر آفاق الإصلاح التربوى فى مصر، كلية التربية، جامعة المنصورة، مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢-٣اكتوبر، ٢٠٠٤، ص٢٢٩.

2. D. Van Damm: Standards and Indicators in Institutional and Programme Accreditation in Higher Education. A conceptual framework and Proposal, In UNESCO, studies On Higher Education, Tertiary Education Bucharest, 2004, P. 129.

٣. رشدي أحمد طعيمة: "التخطيط الاستراتيجي والجودة الشاملة في التعليم الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني، ضمان الجودة والاعتماد في التعلم النوعي بمصر والوطن العربي، جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، ١١-١٢ إبريل ٢٠٠٧، ص ٢٩

٤.انظر:

- عائشة أحمد بشير: معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، بنها، كلية تربية، ٢٠٠٣.
- صفاء عبد العزيز، سلامة عبد العظيم: ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر، تصور مقترح، المؤتمر الثالث عشر، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، القاهرة، ٢٤-٢٥ يناير ٢٠٠٦.
- أشرف محمود أحمد، محمد جاد حسين: ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير هيئات الاعتماد الدولية، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٩.
- باسم زغلول الشحات بدوى: تطوير الأداء الإدارى بالمعاهد الأزهرية فى ضوء معايير الجودة والاعتماد للمؤسسات التعليمية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١١.
- نيللى السيد الرفاعى عاشور: الاعتماد التربوى للتعليم العام فى مصر فى ضوء المعايير العالمية للجودة بالمدارس الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١١.

٥.علي السلمي: نظام الاعتماد وضمان جودة التعليم، مدخل جاد لتطوير جامعاتنا ومعاهدنا العليا، قضايا وآراء، جريدة الأهرام، العدد ٤٢٧٣٦، السنة ١٢٧، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٤٩.

٦.الموقع الرسمي للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المصرية، المؤسسات المعتمدة، متاح على رابط الهيئة: WWW.naqaae.eg/services/Naqaae.acc.inst,2013

٧.محافظة دمياط، مديرية التربية والتعليم، بيان إحصائي لاعتماد المدارس الحكومية بمحافظة دمياط حتى عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، إدارة التخطيط والمتابعة.

٨.عائشة أحمد بشير: معايير مقترحة الاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، بنها، كلية التربية، ٢٠٠٢.
٩.محمد أحمد الفوال: أنظمة الجودة واعتماد المعايير بالنسبة للكليات الجامعية ولكليات التربية، الاجتماع الخامس لجمعية كليات التربية ومعاهدها في الجامعات العربية، جامعة دمشق، كلية التربية، ٢٨-٢٩ نيسان، ٢٠٠٣.
١٠.محمد بن سليمان البندري، رشدي أحمد طعيمة:" تطوير كليات التربية بين معايير الاعتماد ومؤشرات الجودة"بحث مقدم لوزارة التعليم العالي،الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، عمان، الأردن، دار المسيرة، ٢٠٠٦.
١١.نجوى مصطفى سيد أحمد: تصور مقترح لتطبيق الجودة الشاملة في إدارة المدرسة الثانوية بمصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، كلية التربية، ٢٠٠٦.
١٢.محمد شيرين فؤاد سعودي: النظم العالمية والعربية في معايير ضمان الجودة والاعتماد وفي التعليم النوعي، التربية الفنية، بحث مقدم في المؤتمر السنوي الثاني، معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، ١١-١٢ أبريل، ٢٠٠٧.
١٣.هشام فتوح عناني إبراهيم: متطلبات تطوير الأداء المدرسي بالمرحلة الثانوية العامة في ضوء مؤشرات الجودة التعليمية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التربية، ٢٠٠٩.
١٤.حمدة بنت محمد المالكي: تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، ٢٠١٠.
١٥.نيللي السيد الرفاعي عاشور: الاعتماد التربوية للتعليم العام في مصر في ضوء المعايير العالمية للجودة بالمدارس الدولية، مرجع سابق.

16.Jon Peter: "Educational Accreditation Through ISO 9000", Quality Assurance in Education, Vol.7, No.2, 1999.
17.Anton De Grauwe: Improving The Quality of Education Through School-Based management: Learning from International Experiences, Review of Education, No. 51, 2005, Pp. 269-687.
18.Accrediting Council For Independent Colleges and Schools: Reports- Descriptive, 2007, Eric Accession, No. ED, 498 115, 2007.
19.Pillsbury SE.: National Standards, Quality Indicators Transition Toolkit for Systems Improvement, National Center on Secondary Education and Transition Institute on Community Integration (UCE), University of Minnesota, 2012.
٢٠.ج. م. ع، وزارة التربية والتعليم، المعايير القومية للتعليم في مصر، مشروع إعداد المعايير القومية، المجلد الأول، ٢٠٠٣، ص ٧.
٢١.أحمد حسين عبد المعطي: الجودة والاعتماد بالتعليم، القاهرة، دار السحاب، ٢٠٠٨، ص١٦٧
٢٢.انظر:
- محمد توفيق ماضي: إدارة الجودة، مدخل النظام المتكامل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٥، ص ٦٨.
- علي إبراهيم طلبة: مراجعة الجودة، أداة إدارية من وجهة نظر محاسبية، القاهرة، دار الكتب، ١٩٩٧، ص ٤.
- حسن حسين البيلاوي: الجودة الشاملة في التعليم المصري، المؤتمر العملي الحادي عشر، الجودة الشاملة في إعداد المعلم بالوطن العربي لألفية جديدة، جامعة حلوان، كلية التربية، ١٢-١٣ مارس ٢٠٠٣، ص ص ٥٩-٦٠.

ضياء الدين زاهر: إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة، دليل عملى، دار السحاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص٧٩-٨٣.

23.C. Temponi: continuous improvement framework, implication for academia, Quality Assurance in Education, 13 (1), 2005, P. 17- 36.
24.J. Haakstad: Accreditation "the new quality assurance formula" some reflections as Norway is about to reform its quality assurance system, quality in Higher Education, 7 (1), 2001, PP. 66. 82.
25.S. Frank: From audit to assessment, a national; perspective on an International Issue, Quality in Higher Education, 8 (1), 2002, PP. 23-28.
٢٦.سلامة عبد العظيم حسين: الجودة الشاملة والاعتماد التربوي، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨، ص ٣١١.
٢٧.أحمد إسماعيل حجي: الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، ط ٢، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٥، ص ٤٤٩.
٢٨.حسن حسين البيلاوي وآخرون: الجودة الشاملة في التعليم، "بين مؤشرات التمييز ومعايير الاعتماد، الأسس والتطبيقات"، ط ٢، عمان، الأردن، دار المسيرة، ٢٠٠٨، ص ١٨٤.
٢٩.ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم: المعايير القومية للتعليم في مصر، مشروع إعداد المعايير القومية، المجلد الأول، ٢٠٠٣، ص ١٧.

٣٠.ج.م.ع: قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦، مادة (٣)، بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الجريدة الرسمية، ع (٢٢) "مكرر"، في ٦ يونيه ٢٠٠٦.
٣١.ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، قطاع التعلم قبل الجامعي: وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، دليل ١، إبريل ٢٠٠٨، ص ص ٢٥-١٧٥.
٣٢.سلامة عبد العظيم حسين: الجودة الشاملة والاعتماد التربوي، مرجع سابق، ص ٣٣١.
٣٣.انظر:

- محمد شحات الخطيب: مدخل لتطبيق معايير ونظم الجودة الشاملة فى المؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء الرابع عشر، الجودة فى التعليم العام، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، القصيم، الفترة من ١٥-١٦/٥/٢٠٠٧، ص٨.
- سلامة عبد العظيم حسين: مرجع سابق، ص ٣٣٢.

٣٤.جمال علي الدهشان: الاعتماد الأكاديمي، الخبرة الاجنبية والتجربة المصرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧، ص ٢١.
٣٥.سوسن شاكر مجيد، محمد عواد: الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، عمان، الأردن، دار صفاء، ٢٠٠٨، ص ٦١.
٣٦.أحمد حسين عبد المعطي: الجودة والاعتماد بالتعليم، القاهرة، دار السحاب، ٢٠٠٨، ص ٥٧.
٣٧.خلف محمد البحيري: إدارة الاعتماد المهني لإعداد المعلم بالجامعات المصرية، مؤتمر تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، القاهرة، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ديسمبر ٢٠٠٥، ص ١١٠.
٣٨.محمد إبراهيم عطوة مجاهد: الاعتماد المهني للمعلم، مدخل لتحقيق الجودة في التعليم، مجلة كلية التربية، عدد (٤٨)، جامعة المنصورة، كلية التربية، ٢٠٠١، ص ٤١.
٣٩.أحمد سيد مصطفى: إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨، ص ٥.
٤٠. انظر:

- جمال علي الدهشان: الاعتماد الأكاديمي الخبرة الأجنبية والتجربة المصرية، مرجع سابق، ص ١٩.
- محمود حسين بشير: الاعتماد للمؤسسات التعليمية مدخل لإصلاح التعليم، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع، التعليم في مطلع الألفية الثالثة، الجودة - الإتاحة - التعلم مدى الحياة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ٢٠٠٩، ص ١٨.

٤١.انظر:

- ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، قطاع التعليم قبل الجامعي: وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، دليل ١، القاهرة، إبريل ٢٠٠٨، ص ١٣.
- أحمد إبراهيم أحمد: تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس، دار الفكر العربي، القاهرة ،٢٠٠٧، ص ص ٣٥٥-٣٥٦.
- جمال محمد أبو الوفا: مؤشرات الجودة ومعايير الاعتماد للمؤسسة الجامعية، رؤية نقدية ووجهة نظر عصرية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية، نماذج عربية وعالمية في ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، جامعة طنطا، كلية التربية، ١٧ مارس ٢٠٠٩، ص ص ٧٠-٧١.
- عبد الحفيظ حسن سلامة: الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.
- محمد إبراهيم عطوة مجاهد: الاعتماد المهني للمعلم، مدخل لتحقيق الجودة في التعليم، مرجع سابق.
- همام بدراوي زيدان: دور نظم الاعتماد في تجويد الأداء الجامعي، المؤتمر الخامس، جودة التعليم الجامعي، جامعة البحرين، كلية التربية، ١١-١٣ إبريل ٢٠٠٥.

٤٢. انظر:

- P. Saravia, M. Darosa and J. Dorey: Applying an excellence model to schools Quality, ASQ Press, 2003, PP. 46-91.
- Clorado Department of Education, Creation of Purposes for the New Accreditation Rules, ASWG, August 17-18, 2004, P. 3.
- أسامة محمد علي: التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم واعتماده، ط ١، العلم والإيمان للنشر، كفر الشيخ، ٢٠٠٨، ص ص ٤٥٨-٤٥٩.

٤٣.انظر:

- محمد بن أحمد الرشيد: التعليم العالي وسوق العمل، رؤية مستقبلية للقرن الحادي والعشرين، دار أركان، الرياض ١٤٢٨هـ، ص ٩٩.
- أسامة حسين إبراهيم باهي: المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعي في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مجلة كلية التربية، العدد (١٠٣)، جامعة الأزهر، كلية تربية، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٥.

- **Groves Melissa and P. Zemel: Instructional Technology Adoption in Higher Education, Research case study, International Journal of Instructional Media, Vol. 27, No.1, PP. 57-65.**

- **ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، مقومات التميز في ضوء جودة التعليم، ٢٠١٠، ص ١٢٠.**
- **الغريب زاهر إسماعيل: تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٣٩.**
- **محمد محمد عبد الحليم: المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد (١٣)، مارس ١٩٩٨، ص ص ١٢٠-١٢٩.**

علي أحمد مدكور: العولمة والتحديات التربوية، مجلة العلوم التربوية، العدد (٧) جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، يناير ١٩٩٨، ص ١١٩.

- **شاكر محمد فتحي، همام بدراوي زيدان: التربية المقارنة (المنهج - الأساليب - التطبيقات)، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣، ص ٣١٩.**

٤٤.انظر:

- **سامي محمد نصار: قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥، ص ٦٢.**
- **أحمد ابراهيم أحمد: تطبيق الجودة والاعتماد فى المدارس، مرجعسابق.**
- **Bhimaraya A. Metri; Total Quality Through Demings 14 Points, Journal of Puplic Transportation, Vol. g, No. 4, 2006, pp38-43.**

٤٥. انظر:

- **ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، التعليم العام، المعاهد الأزهرية، الجزء الأول، إجراءات الاعتماد - التقييم الذاتي، أغسطس، ٢٠٠٩، ص ص ١٠-١١.**
- **ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعى، مرحلة التعليم الثانوى العام، الاصادر الثالث، ٢٠١١/٢٠١٢، ص٨.**
- **ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعى، مرجع سابق.**

٤٦.ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، مشروع إعداد المعايير القويمة للتعليم في مصر، المجلد الأول، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

٤٧.انظر:

- **ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي (التعليم العام - المعاهد الأزهرية)، مرجع سابق، ص١٢.**
- **رشدي أحمد طعيمة، وآخرون: الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد (الأسس والتطبيقات)، الأردن، دار المسيرة، ٢٠٠٦، ص ص ١١-١٣.**
- **جمال علي الدهشان: الاعتماد الأكاديمي الخبرة الأجنبية والتجربة المصرية، مرجع سابق، ص ٢٤.**
- **محمد الخطيب: الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، الرياض، دار الخريجين، ٢٠٠٣، ص ص ٤٤٨-٤٥٠.**
- **هشام حبيب الحسيني: الاعتماد، الإجراءات والإصدارات والأدوات الداعمة، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، العدد الأول، رئيس مجلس الوزراء، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، يناير ٢٠١٢، ص ص ٢٥٠-٢٥٣.**

٤٨.ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعى، مرجع سابق.

٤٩.ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، المرجع السابق.

٥٠.ج.م.ع، وزارة التربية و التعليم مشروع اعداد المعايير القومية للتعليم في مصر، المجلد الاول، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

٥١. انظر:

- **ج.م.ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، التعليم العام-المعاهد الازهرية، ج١ ،٢٠٠٩،ص ١٢ .**
- **رشدي احمد طعيمة، و اخرون :الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز و معايير الاعتماد(الاسس و التطبيقات)،الاردن،دار المسيرة،٢٠٠٦، ص١١-١٣ .**
- **جمال علي الدهشان: الاعتماد الاكاديمي الخبرة الاجنبية و التجربة المصرية،مرجع سابق،ص ٢٤ .**
- **محمد الخطيب: الجودة الشاملة و الاعتماد الاكاديمي في التعليم،الرياض،دار الخريجين،٢٠٠٣،ص٤٤٨-٤٥٠ .**

- **هشام حبيب الحسيني:الاعتماد،الاجراءات و الاصدارات و الادوات الداعمة، مجلة بحوث و دراسات جودة التعليم،العدد الاول،رئيس مجلس الوزراء،الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد،يناير ٢٠١٢،ص٢٥٠-٢٥٣ .**